فلسطينيّو 48

وحرب الإبادة على غـــزّة

مساءلة الصمت والفاعليّة السياسيّة

تحريـــر:
همّت زعـبي وعرين هـوّاري

مدى الكرمل
المـركـز العـربـي للـدراسـات الاجتماعية التطبيقية

المحتويات

المقدّمة **5**

همّت زعبي وعرين هوّاري

الباب الأول: مداخلات افتتاحية **13**

الحرب على غزّة... إبادة للإنسان والمكان 15

إلهام شمالي

فلسطينيّو 48 والحرب؛ المكان والمكانة 21

مهنّد مصطفى

الباب الثاني: مقـالات **25**

مواقف المجتمع العربيّ تجاه الحرب على غزّة وإسقاطاتها السياسيّة: تحليل استطلاع رأي عامّ- مدى الكرمل 27

امطانس شحادة

قصّة "كوخ العم توم" والداخل الفلسطينيّ 51

حبيب مخّول

بين قبضة الملاحَقة ومحدوديّة الفاعليّة: الطلبة فلسطـينيّـو الـ 48 في الجامعات الإسرائيليّة في أعقاب حرب الإبادة على قِطاع غزّة 73

يوسف طه

الباب الثالث : دراسـات **97**

فلسطينيّو الـ 48 وصفقة التبادل بعد السابع من أكتوبر 2023: بين مواطَنة العدوّ والمواطَنة العارية 99

محمّد عوّاد

الالتحام والانفصال في علاقة الداخل مع لحظة غزّة: عن أيّ تَوقٍ وعن أيّ طَوقٍ نكشف؟ **135**
حنين زعبي

مَفْـهَمَة الإبادة الجماعيّة في غزّة- تحليل نصوص مجلّة "فسحة ثقافيّة فلسطينيّة" منذ السابع من أكتوبر 2023 **175**
جاد قعدان

أصوات مكتومة وفضاءات معسكرة: الأطباء الفلسطينيون في المستشفيات الإسرائيليّة بعد السابع من أكتوبر **213**
غادة مجادلة

المساهِمون في الكتاب **253**

فلسطينيّو الـ48 وصفقة التبادل بعد السابع من أكتوبر 2023: بين مواطَنة العدوّ والمواطَنة العارية

محمّد عوّاد

مقدّمة

شكّل السابع من أكتوبر 2023 حدثًا مؤسِّسًا في فَهْم النظام الإسرائيليّ لذاته، وفي فَهْم علاقته مع الفلسطينيّين في جميع أماكن وجودهم، وعلى وجه التحديد مع فلسطينيّي الـ48 حمَلة المواطَنة الإسرائيليّة.

إبّان حرب الإبادة على غزّة، مارست إسرائيل ممارسات قمعيّة ضدّ الفلسطينيّين الذين فيها. فقد قامت باعتقالات على خلفيّة ممارسات تعبّر عن تضامن مع شعبنا في غزّة أو تندّد وترفض العدوان الدمويّ على غزّة، وبتجريم الخطاب السياسيّ وإعادة ضبطه من الداخل ضمن ما يتلاءم مع سيادة النظام الإسرائيليّ. كلّ هذه الممارسات تَحْدو بنا إلى إعادة التفكير في جوهر المواطَنة الإسرائيليّة التي مُنِحت للفلسطينيّين في إسرائيل، وإعادة مَفْهَمتها معرفيًّا وبناء إطار تحليليّ معرفيّ يفهم المواطَنة الإسرائيليّة ضمن الحدث المؤسِّس الجديد في السياسة الإسرائيليّة: السابع من أكتوبر 2023.

ذروة الممارسات الاستثنائيّة تمثّلت في عَقْد حكومة إسرائيل صفقة مع حركة حماس، المعرَّفة حسب القانون الإسرائيليّ بأنّها حركة إرهابيّة، بموجِبها أُفرِج عن معتقَلات فلسطينيّات يحملن المواطَنة الإسرائيليّة كنّ قد اعتُقِلن على خلفيّة ما يسمّى التحريض على الإرهاب، والتماثل من منظَّمة إرهابيّة، ودعم الإرهاب، وذلك

مقابل الإفراج عن مخطوفين يحملون المواطَنة الإسرائيليّة، جرى اختطافهم في 7 أكتوبر 2023. (القدس العربي، 2024).

تطرح الورقة التساؤلات التالية: ما هي طبيعة هذه المواطَنة التي تسمح باعتقال "مواطن" مارَسَ حقّه في التعبير، من خلال استخدام قانون مكافحة الإرهاب، أي مَوْضَعته في خانة العدوّ؟ وماذا يعني أن تتفاوض دولة، مع العدو، من أجل إطلاق سراح مواطنين خطفوا وأُسِروا، في غزّة، مقابل الإفراج عن مواطنين اعتُقِلوا في السجون الإسرائيليّة؟ ذاك يفرض طرح السؤال: كيف شكّلت المواطَنة في الحالة الأولى عبئًا على صاحبها، وفي الحالة الثانية طوق نجاة؟ سأحاول الحفر في طابع المواطَنة الإسرائيليّة التي مُنِحها الفلسطينيُّ في إسرائيل؛ ما هي حدودها وما هو جوهر علاقتها بالنظام الإسرائيليّ؟

سأحاول في الجزء الأوّل من الورقة، واعتمادًا على نظريّة كارل شميت بشأن مفهوم السياسيّ، التوضيحَ أنّ اعتقال الفلسطينيّين حمَلة المواطَنة الإسرائيليّة لم يكن مسألة قانونيّة، بل مسألة سياسيّة بوصفها تجذيرًا وتكريسًا للتمييز بين الصديق والعدوّ في النظام الاسرائيليّ، منذ عام 1948، وأنّ السابع من أكتوبر 2023 أعاد استحداث ما حصل في عام 1948 من وجهة نظر إسرائيل اتجاه المواطنين الفلسطينيين.

الفصل الثاني يحاول أن يجادل بأنّ إدراج فلسطينيّين حمَلة المواطَنة الإسرائيليّة ضمن صفقة التبادل، في سبيل الإفراج عن مواطنين مختطفين في غزّة، يؤكّد أنّ المواطن الفلسطينيّ عبارة عن "إنسان مستباح" بحسب أجـامبين. والإنسان المستباح بحسب أجـامبين[1] هو الذي اختُزِل وجوده إلى "الحياة العارية" وجُرِّدَ من كلّ حقّ؛ أي إنّ فلسطينيّي الـ48 جرى تضمينهم واستبعادهم في الوقت نفسه. ضُمِّنت حياتهم العارية داخل النظام السياسيّ، واستُبعِدت حياتهم المؤهَّلة الشرعيّة والمعترَف بها والتي من خلالها يمارَس فعل سياسيّ اجتماعيّ. فقد جاء تضمينهم تعبيرًا عن كونهم موضوعًا لممارَسة سيادة النظام الإسرائيليّ، وجاء استبعادهم بوقوع حالة الاستثناء.

1. يستقي أجـامبين المصطلح والشخصيّة من القانون الرومانيّ القديم، حيث الهوموساكر هو الفرد الذي قد يُقتل بيد أيّ شخص دون إدانة الأخير بجريمة القتل، وذلك لكون الأوّل مستبعَدًا في المجتمع.

معنى هذا أنّ مواطَنة الفلسطينيّ في إسرائيل عارية، وبالتالي يستحيل أن يكون محميًّا بواسطة القانون، بل هو مطرود من حمايته، وكلّ هذا ابتغاءَ تأبيد هَيْمَنة سيادة النظام الاسرائيليّ.

مواطَنة العدوّ وتجذير السياسيّ

يتناول هذا الجزء من الورقة مفهوم السياسيّ لدى كارل شميت المتضمَّن في مفهوم الدولة والسابق والمؤسِّس لها، والذي بناء عليه تقوم الدولة على مبادئ تأسيسيّة سابقة لها، تصوغ النظام القانونيّ الذي يميّز بين العدوّ والمجرم كمكانات قانونيّة مختلفة ويحدّد الفجوة بالتعامل معهما. أستخدم هذه المفاهيم لأُسقطها على المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل ما بعد السابع من أكتوبر 2023 بوصفهم أعداءً بحسب النظام القانونيّ الإسرائيليّ.

هذا التأطير سيساعدنا في فَهْم فعل الاعتقالات التي طالت الفلسطينيّين حمَلة المواطَنة الإسرائيليّة في ظلّ رفضهم حرب الإبادة على غزّة، وفي فَهْم طبيعة التهم المنسوبة لهم، على العكس من التهم المنسوبة للمواطنين اليهود ضمن حراكهم وفعلهم السياسيّ الـمُطالِب بوقف الحرب وعَقْد صفقة التبادل على نحوٍ فوريّ.

في مفهوم السياسيّ لدى كارل شميت

يستهلّ كارل شميت كتابه "مفهوم السياسيّ" بمقولته التأسيسيّة "يَفترض مفهومُ الدولة مفهومَ السياسيّ" (شميت، 2017، ص. 67)؛ أي إنّ السياسيّ يسبق الدولة، بل إنّ مفهوم السياسيّ مؤسِّس لجميع المفاهيم في الدولة- القانونيّ منها والأخلاقيّ والاقتصاديّ.

يحاول كارل شميت أن يزعزع المفاهيم الكلاسيكيّة التي ترسّخت بشأن مفهوم الدولة وبنْيتها، باعتراضه على محاولة حصر تعريف الدولة في أنّها تعبير عن وضعيّة سياسيّة لشعب منظَّم على أرض موحَّدة، مشيرًا إلى أنّ هذا التعريف مجرَّد تعيين أوّليّ للدولة وليس تعريفًا لها (شميت،2017). فبحسب طرحه، ما دمنا بصدد محاولة الإجابة عن ماهيّة السياسيّ، فإنّنا لسنا بحاجة إلى تناول سؤال تعريف وبنْية الدولة (شميت، 2017).

ويضيف كارل شميت أنّ التمييز النوعيّ للسياسيّ، الذي يمكن أن تُعْزى إليه الأفعال والبواعث السياسيّة كافّة، هو التمييز بين الصديق والعدوّ (شميت، 2017، ص. 75). يشير شميت إلى أنّ هذا التمييز مستقلّ بذاته، له منطقه وأدواته المعرفيّة الخاصّة به، وغير خاضع لأيّ معيار آخر، ولا يمكن اشتقاقه من أيّ معيار آخر. هذا الاصطفاف بين الصديق والعدوّ أنطولوجيّ وجوديّ ومتأصّل في بنْية الدولة، بل سابق لها. في هذا الصدد، تصبح الدولة مجرّد أداة لتأبيد الاصطفاف الثنائيّ بين الصديق والعدوّ.

حول مدى تأصُّل هذا المفهوم في جوهر الجماعات السياسيّة، ومدى محوريّته في السياسة، يشير كارل شميت إلى أنّه "طالما وُجِد شعب ما في الحيّز السياسيّ فلا بدّ له أن يميّز بنفسه عدوّه عن صديقه، وفي هذا تحديدًا يكمن الوجود السياسيّ لأيّ شعب. وحالَمَا تتبدّد قدرته أو إرادته لإنجاز هذا التمييز، يتوقّف عن كونه سياسيًّا" (شميت، 2017، ص. 102).

من هو العدوّ، إذًا، بحسب شميت؟ يشير شميت إلى أنّ العدوّ هو جماعة من الناس تحمل بالضرورة إمكانيّة القتال الواقعيّة في مقابل جماعة أخرى حالها كذلك (شميت، 2017، ص. 87).

كيف يمايز شميت الجماعات السياسيّة؟ وما الذي يجعل الجماعة السياسيّة موحَّدة بحسب طرحه؟ الحقّ في الموت هو أحد مميّزات الجماعة السياسيّة الموحَّدة؛ إذ إنّ الإشارة إلى إمكانيّة القتل الواقعيّة، هذه الإشارة وحدها تمنح مفهومَ "التمييز بين الصديق والعدوّ" والصراعَ معناهما المتينَ (شميت، 2017، ص. 83). التضحية وإمكانيّة القتل والموت في سبيل الجماعة السياسيّة الموحَّدة، كاحتماليّة واقعيّة، هما ركن أساسيّ يقعان في صُلب السياسيّ بحسب شميت، وما يوحّد الجماعةَ السياسيّةَ الإمكانيّةُ الواقعيّةُ للقتل. بالتالي، ما يضمن للفرد عضويّةً داخل الجماعة السياسيّة -بحسب شميت-، أي تحصيل حقوق، هو الإمكانيّة الواقعيّة للقتل من أجل الجماعة السياسيّة. هذه الفكرة تتعارض تعارضًا مطلقًا مع فكرة المواطَنة الديمقراطيّة المتساوية، كأساسٍ مشروعٍ لمنح الأفراد الحقوقَ على قَدم المساواة.

لذا، بحكم هذا التعريف، تتباين الجماعة السياسيّة الموحَّدة وتتمايز عن عدوّها السياسيّ؛ فأعضاؤها يعبّرون عن رغبتهم بالتضحية من أجل حماية الهُويّة السياسيّة وروح الجماعة ورؤيتها وتاريخها السياسيّ. المقصود أنّ الجماعة

السياسيّة ليست بحاجة إلى قاعدة قانونيّة، أو إطار قانونيّ، لتعريفها وقَوْنَنتها، لأنّه بدون الجماعة السياسيّة يفقد القانون والدستور مبرّرات وجودهما؛ فهما يجسّدان مفهوم السياسيّ، ويسعيان إلى تأصيل التمييز بين الصديق والعدوّ للحفاظ على هُويّةِ وتاريخِ الجماعة السياسيّة الموحَّدة. من هذا المنطلق، الدستور يصبح نتيجة الإمكانيّة الواقعيّة للقتل والتضحية من قِبل أعضاء الجماعة السياسيّة الموحَّدة؛ أي إنّ الجماعة السياسيّة تسبق الدستور، وهي التي تخلقه لا العكس. هذه الإمكانيّة الواقعيّة للقتل تسمح للجماعة أن توجَد بوصفها وحدة سياسيّة في مواجهة جماعات سياسيّة أخرى موحَّدة ومستقلّة بدَوْرها، ولهذا السبب لا يمكن أن يقنَّن فعل السيادة بأيّ قانون، أو يُرتهن بأيّ معيار عدا المعيار الأوّل المؤسِّس للجماعة: الحقّ في أن تُقتل في سبيل الجماعة السياسيّة.

لهذا ينشأ وضع يتضمّن فجوة لا يمكن جَسْرها بين المواطَنة والجماعة السياسيّة الموحَّدة. المواطَنة تعبير عن وضعيّة قانونيّة بين الفرد والدولة، لكنّها لا تكفل حتمًا عضويّة الفرد في الجماعة السياسيّة الموحَّدة. لا يضمن ذلك إلّا الإمكانيّةُ الواقعيّةُ للقتل. بسبب هذه الفجوة، سينتج وضع يمكن أن يكون فيه المواطن عدوًّا، أي العدوّ الداخليّ.

العدوّ الداخليّ لدى شميت

لا ينبع ممّا قيل أعلاه أنّ الصراعات الداخليّة ضمن حدود الجماعة السياسيّة الموحَّدة تُعَدّ حربًا طرفُها الأعداء، فالصراع الداخليّ دوافعه حيازة الشرعيّة، أمّا حرب الأعداء فمحورها في حيازة السيادة. بالتالي، تنشأ داخل حدود جماعة الأصدقاء صراعاتٌ وخلافات قد تؤدّي إلى خرق القانون. الفرد الذي يخرق القانون يجري تجريمه ومعاقَبته على فعله الفرديّ؛ أي إنّه داخل المجموعة الواحدة ثمّة مجرمون، وجرمهم لا يستبعد الفرد، المواطن، ولا يحرمه من عضويّته في الجماعة السياسيّة.

على ضوء ما قيل أعلاه، تُطرح الأسئلة التالية: ما العلاقة بين المجرم والعدوّ ضمن ثنائيّة الصديق والعدوّ بحسب شميت؟ ما هي الأدوات التي يملكها النظام السياسيّ في تعامله مع المجرم مقارَنةً بالعدوّ؟ كيف ينظر النظام السياسيّ للمجرم، مقارَنةً بالعدوّ؟ هل العدوّ فرد أم جماعة؟ هل يعترف النظام السياسيّ بالمجرم ويمنحه مكانة قانونيّة؟ ما هي الطموحات السياسيّة لدى المجرم

مقارَنةً بالعدوّ؟ ما هي ردّة فعل النظام السياسيّ تجاه المجرم وفعله الذي خرق القانون مقارَنةً بمجرّد وجود العدوّ دون الالتفات إلى السؤال بشأن ما قام به، وما هو الإطار المفاهيميّ للعقاب أو الانتقام ضدّ المجرم والعدوّ؟

المجرم هو فرد (Kahn, 2011, 2013, Pp. 199- 202)، ارتكب جرمه بشكل فرديّ على العكس من العدوّ الذي يَنظر إليه النظام السياسيّ على أنّه جماعةٌ تستهدف الجماعةَ الأخرى كاملة، فيصبح الانتقام منها باسْم الجماعة. بالإضافة إلى ذلك، يكون الردّ على المجرم ضمن مبدأ سلطة القانون وبواسطة القانون. أمّا العدوّ، فالردّ عليه باسْم سيادة الجماعة السياسيّة الموحَّدة، أي باسْم القدرة على القتل، أي تلك التي لا تخضع لسلطة القانون بل هي التي تؤسّس لمفهوم سلطة القانون؛ إذ إنّ السيادة بالتعريف -كما حاولت أن أشير سابقًا- هي ما لا يُعْلى عليه، فلا يمكن أن تُصاغ (أو تُحدَّد) بالقوانين والعقود، بل هي التي تضمن سَرَيانَ ما تنصّ عليه التشريعات والالتزامات بين الأفراد داخل المجتمع (Kahn, 2011, 2013).

سأحاول ضمن هذه الفكرة التعريج على الفجوة بين تعامُل إسرائيل مع المواطنين الإسرائيليّين الذين يمكن اعتبارهم -على سبيل المقارنة فحسب- "الأصدقاء" على حدّ تعبير شميت، وتعامُلها مع المواطنين الفلسطينيّين "الأعداء" (على حدّ تعبير شميت كذلك). كان لدى المواطنين الإسرائيليّين حراك شعبيّ يطالب الحكومة بعَقْد صفقة تبادل على نحوٍ فوريّ. قام الحراك باحتجاج شعبيّ شمل إغلاق شوارع ومَرافق مُهِمّة في الدولة (عمّوري، 2025). ادّعائي أنّ المواطن الإسرائيليّ بحسب النظام الاسرائيلي، بخرقه للقانون يبقى مجرمًا، ولن يكون بأيّ حالة عدوًّا أي خارج حدود الجماعة السياسيّة؛ إذ إنّ الصراعات بين المواطنين الإسرائيليّين تبقى ضمن الجماعة السياسيّة. أمّا الفلسطينيّ، دونما التفات إلى مسألة مكانته القانونيّة والمكان الجغرافيّ، فيبقى عدوًّا. والعدوّ جماعة؛ أي إنّ العضو الفرد في جماعة الأعداء يمكن تحميله ما قامت به جماعته السياسيّة وما ستقوم به.

تجلّت هذه الأطروحة من خلال معاينة التهم المنسوبة للمواطنين الإسرائيليّين من خلال احتجاجهم ضدّ الحكومة الإسرائيليّة، في مقابل المواطنين الفلسطينيّين الذين قُمع نشاطهم السلميّ ووُضع في خانة العدوّ، من خلال استخدام قانون مكافحة الإرهاب. نذكر في هذا الصدد -على سبيل المثال- اعتقال المحامي أحمد خليفة والناشط محمّد جبارين (بويرات، 2023ب). على الرغم من أنّ حراك المواطنين الإسرائيليّين كان عنيفًا أكثر، ويحمل في طيّاته تحدّيًا ومحاوَلةً لزعزعة

الحيّز العامّ من خلال إغلاق شوارع ومَرافق هامّة في الدولة، وشمل اشتباكًا مع قوّات الشرطة الإسرائيليّة، لم يحاكَم أيّ مواطن إسرائيليّ بتهمة دعم الإرهاب، أو التماثل مع الإرهاب، أو التحريض على الإرهاب.[2]

من قَبيل المفارقة، صدر شعار كولام تمورات كولام- عِسكاه عَخشاف "الكلّ مقابل الكلّ- صفقة الآن من داخل المجموعة الإسرائيليّة الداخليّة (كمپينسكي، 2023)، على الرغم من أنّه يتبنّى موقفًا سياسيًّا يمكن وصفه بالثوريّ ويعبّر عن مصلحة فلسطينيّة عُليا من وجهة نظر "الأعداء". لكن لا يمكن إلّا لمن ينتمي للمجموعة السياسيّة أن يمارس حقّه الدستوريّ في التعبير عن الرأي؛ وذلك لأنّ كلّ هذه الحقوق الدستوريّة هي في الأساس مسخَّرة من أجل صيانة وتعزيز روح الجماعة السياسيّة، وبالتالي لم يجرِ التفكير أصلًا في تجريم أو معاقبة الإسرائيليّ بوصفه عدوًّا حين طرح هذا الشعار.

في 2023/10/19، نظّمت اللجنة الشعبيّة في أمّ الفحم مسيرة سلميّة تنديدًا بالعدوان على غزّة (بويرات، 2023أ). قمعت الشرطة الإسرائيليّة المسيرة واعتقلت اثنَيْ عشَر شخصًا، واعتدت على آخرين من بينهم نساء وأطفال بالقنابل والرصاص المغلَّف بالمطّاط (بويرات، 2023أ). خلال المسيرة، اعتُقِل خليفة وجبارين ومُدِّد الاعتقال حتّى نهاية الإجراءات القانونيّة،[3] وهذا الأمر يشكّل سابقة قانونيّة؛ إذ لأوّل مرّة يُعتقَل أشخاص حتى نهاية الإجراءات القانونية بحجّة المشارَكة في مظاهرة احتجاجيّة سلميّة.

جاء في تعليق مركز عدالة على اعتقال خليفة وجبارين وتقديم لائحة اتّهام ضدّهما:

> إنّ تقديم لائحة اتّهام بحقّ الشابَّيْن محمّد جبارين وأحمد خليفة هي حالة استثنائيّة وغير مسبوقة إذ عادةً ما تنتهي قضايا المظاهرات بفترة اعتقال قصيرة جدًّا لا غير. هذه هي الحالة الأولى المعروفة لنا والتي تقوم بها

2. صحيح أنه تم تقديم لوائح اتهام ضد ناشطين تستند على قانون مكافحة الإرهاب، على سبيل المثال: قضية رمي قنابل إنارة قرب مقر إقامة رئيس حكومة إسرائيل. لكن لم يتم تقديم أي لائحة اتهام ضد مواطنين يهود تستند على قانون مكافحة الإرهاب على خلفية المشاركة في مظاهرة أو خلفية التعبير عن الرأي. (پيلج، 2024). أشير إلى أن الناشط "يسرائيل بري" اعتقل على خلفية نشره تغريدات على منصة اكس, بادعاء "التحريض على الإرهاب"، لكن تم الإفراج عنه، وحتى نهاية أيلول 2025 لم تقدم ضده لائحة اتهام. (براينر، 2025).

3. كتبت هذه الورقة أثناء المصادقة على أمر اعتقال خليفة وجبارين حتى نهاية الإجراءات القانونية. تم الافراج عن المحامي أحمد خليفة في كانون الثاني 2024 والناشط محمد جبارين في حزيران 2024، ضمن شروط تقييدية، بعد اعتقال دام عدة أشهر على خلفية حرية التعبير عن الرأي، الأمر الذي يعد سابقة قانونية.

النيابة بتقديم لائحة اتّهام على المشارَكة بمظاهرة لم يكن بها أيّ أعمال يمكن أن تعتبرها الشرطة عنيفة أو مُخِلّة بالأمن العامّ، وعليه فإنّ لائحة الاتّهام هذه ما هي إلّا محاكمة للخطاب السياسيّ الفلسطينيّ في الداخل. (عدالة، 2023ت).

قصارى القول أنّ "صاحب السيادة هو من يعلن حالة الاستثناء" (شميت، 2018، ص. 23). هذا الموقف الذي اتّخذه شميت إزاء السيادة هو الذي جعله يعادي تصوُّر النزعة الوضعيّة، التي تربط السيادة بالقانون، وتشترط في كلّ قرار سياسيّ أن يحترم المعايير القانونيّة وإلّا اعتُبِر قرارًا غير شرعيّ وخارج القانون (أقارقش، 2022). فما يميّز الاستثناءَ هو أساسًا السلطةُ غير المحدودة، وهو ما يعني تعليق النظام القائم بأكمله.

هذا التوجُّه يفكّك وينسف مفهوم المواطَنة كإطار قانونيّ يحمي الفرد من تعسُّف الدولة. وذلك أنّه إذا كان العدوّ "مواطنًا" يصبح كلّ شيء متاحًا في سبيل الحفاظ على الجماعة السياسيّة. وفي حالتنا، يصبح كلّ شيء متاحًا إذا كان الأمر متعلّقًا بـِ"المواطن الفلسطينيّ".

المبادئ التأسيسيّة

يميّز كارل شميت بين المبادئِ الدستوريّة التأسيسيّة التي يجري إنشاؤها خلال فترة "خلق السيادة"، والقانونِ الدستوريّ المنصوص المكتوب. حسب هذا التمييز، تعكس المبادئُ الدستوريّة التأسيسيّة روحَ الجماعة السياسيّة وهُويّتها وتاريخها وطموحها ورؤيتها السياسيّة. وكما أشرت آنفًا، الشرط الأساسيّ لتشكيل هذه المبادئ هو الاستعداد للقتل والتضحية من أجل الجماعة السياسيّة. لا تسري هذه المبادئ الدستوريّة إلّا على من يعبّر عن استعداده للموت في سبيل الجماعة السياسيّة.

هذه المبادئ الدستوريّة التأسيسيّة تتغلّب على القانون الدستوريّ المنصوص والمكتوب، وإنْ لم تكن منصوصة ومُقَوْنَنة في النظام القانونيّ على نحوٍ واضح وصريح. وهنا تكمن مفارقة السيادة؛ فهذه المبادئ التأسيسيّة موجودة داخل النظام القانونيّ وخارجه في آن واحد. المقصود بهذا أنّها مغروسة في داخل روح النظام القانونيّ، وإن لم تكن منصوصة على نحوٍ واضح، أي هي التي تسهم في

تشكيل وصياغة مبادئ وأحكام النظام القانونيّ. ولكن في الوقت نفسه، تقف هذه المبادئ خارج النظام القانونيّ، حيث الأخير خاضع لها ولا يحقّ له قَوْنَنة أيّ قيمة تتعارض معها أو تمسّ بها. المبادئ الدستوريّة التأسيسيّة يكمن في جوهرها المفهومُ الأصيل للسياسيّ: "التمييز بين الصديق والعدوّ". يتكثّف مفهوم السياسيّ عند الإعلان عن حالة الاستثناء، حيث تتجلّى هذه المبادئ وتظهر لنا على نحوٍ عارٍ.

أحد الأمثلة الجليّة على تجلّي هذه المبادئ الدستوريّة التأسيسيّة التي تكشف لنا السياسيّ في إسرائيل، الذي يتغلّب على مبدأ سلطة القانون، نجده في قضيّة ياردور (محكمة العدل العليا الإسرائيلية، 1964)، حيث يقول رئيس المحكمة العليا القاضي چـرانات حين كان رئيسًا للمحكمة العليا في إسرائيل في قراره القضائيّ ما يلي:

"تأسّست [إسرائيل] كدولة يهوديّة في "إيرِتْسْ يِسرائيل" (أرض إسرائيل) لأنّ فعل التأسيس تحقَّقَ -أوّلًا وقبل كلّ شيء- بحكم الحقّ الطبيعيّ والتاريخيّ للشعب اليهوديّ في العيش كشعب قائم بحدّ ذاته، كسائر الشعوب في دولته السياديّة، ويجسّد فعلُ التأسيس هذا تحقيقًا لطموح أجيال في خلاص إسرائيل" (محكمة العدل العليا الإسرائيلية، 1964).

اعتمادًا على هذه البديهيّة الدستوريّة، وبالكلمات المقتبَسة في ما يلي حسم القاضي چـرانات، عام 1965، النقاشَ الدستوريَّ بشأن قانونيّة خطوة لجنة الانتخابات بمنع القائمة الاشتراكيّة من المشاركة في انتخابات الكنيست على خلفيّة كونها "منظّمة غير مشروعة، كون المبادرين إليها لا يعترفون بوحدة أراضي دولة إسرائيل ووجودها" (محكمة العدل العليا الإسرائيلية، 1964).

ذاك كان على العكس من القاضي كوهن الذي أبدى (عام 1965) ولاءه لمبدأ سيادة القانون، والذي قضى بأنّ لجنة الانتخابات المركزيّة تفتقر لأيّة صلاحيَة قانونيّة تُمَكِّنها من شطب وحرمان قوائم انتخابيّة من المشاركة في الانتخابات (محكمة العدل العليا الإسرائيلية، 1964)؛ إذ باعتقاده ليس ثمّة أيّ نصّ صريح يمنح لجنة الانتخابات صلاحيَة بشطب أيّ قائمة انتخابيّة "لا تجري مصادرة أيّ حقّ -ولو كان ذاك من المجرم الأكثر خطورة- إلّا بناء على سلطة القانون".

هذا التعارض الظاهر في قرار القاضي چـرانات، يبيّن القِيَم الدستوريّة التأسيسيّة، ومبدأ سلطة القانون يكشف لنا طابع وجوهر الدولة: ففي هذه الحالة الدولة

تستمرّ في حين يتراجع القانون (أچـامبين، 2015)، والدولة تبرهن أنّه لا حاجة إلى الاستناد إلى القانون من أجل صناعة القانون (أچـامبين، 2015)؛ وذلك أنّه حتّى في غياب نصّ قانونيّ واضح يتيح للجنة الانتخابات شطْبَ قائمة انتخابيّة، تصبح ممارستها سارية المفعول ما دامت تتماهى مع القِيَم الدستوريّة التأسيسيّة. بعودة إلى اقتباس چـرانات يُستنتَج أنّ أيّة سلطة من سلطات الدولة لا يمكنها ممارسة صلاحيَة من صلاحيَاتها على نحوٍ يتنكّر لاستمراريّة إسرائيل وخلودها (المصري، 2015). هذا حقيقة دستوريّة لا حاجة إلى قَوْنَنتها أو نصّها بقانون صريح. هي مقدّسة، لا يمكن أن تُزعزَع حتّى بذريعة غياب صلاحيَة قانونيّة.

معنى هذا أنّ مبدأ سلطة القانون خاضع لقِيَم دستوريّة عليا يتأسّس عليها النظام برمّته، ولذا لا يمثّل حكْم ياردور مسًّا بمبدأ سلطة القانون، بل هو تعبير واضح عن جوهر القانون وسيادته بصورته العارية. معنى ذلك أنّ هذه القِيَم الدستوريّة التأسيسيّة تتجلّى على نحوٍ واضح في حالة الاستثناء.

في الفصل التالي، أسعى إلى تشريح وتفكيك مواطَنة العدوّ التي مُنِحت في عام 1948، وفي السابع من أكتوبر 2023 أُعيدَ استحداثها بطريقة عارية. سيناقش الفصلُ الدافعَ لاعتقال الفلسطينيّين حمَلة المواطَنة الإسرائيليّة، وكيف أنّ مواطَنة العدوّ توفّر جميع الأدوات والأساليب غير المشروطة والمطلَقة من أجل تأبيد مفهوم السياسيّ.

السابع من أكتوبر 2023 والمواطن العدوّ

"فلا أحد يعرف على وجه الدقّة ما نقول إنّه أو ما نسمّيه بأنّه "الحادي عشر من سـپـتمبر". "الحادي عشر من سـپـتمبر" هذه التسمية تؤكّد على الجانب غير القابل للوصف، عندما نقرّ بأنّنا لا نستطيع التعرُّف: بل إنّنا لا نعرف ولا ندري بعد كيف نصف، لا ندري ما الذي نتكلّم عنه" (دريدا، 2001).

"السابع من أكتوبر 2023، كحدث استثنائيّ ومؤسِّس، فيه لأوّل مرّة يشعر العضو الفرد في الجماعة الإسرائيليّة بعدم الأمان داخل حدود الجماعة السياسيّة، وهذا الأمر يُعتبر خارج حدود مخيّلته السياسيّة، وبالتالي على العدوّ أن يدفع الثمن" (العربي تيوب، 2024). ولا حاجة إلى تعريف من هو العدوّ بحسب شميت؛ إذ يكفي تعريف حدود مجموعة الأصدقاء، وكلّ من ليس صديقًا هو العدوّ بحسبه.

إذ كلّ عضو في مجموعة الأصدقاء تقع على كاهله مَهَمّة تحويل حياته إلى ساحة مواجَهة مع العدوّ- في الشارع؛ في المدرسة؛ في الجامعة؛ في المستشفى؛ في السِّجن...

سأحاول أن أتناول موضوع الأسرى الفلسطينيّين في السجون الإسرائيليّة، وقراءة المعامَلات الوحشيّة ضدّهم ضمن "التمييز بين الصديق والعدوّ".

ما بين الصديق والعدوّ، والعقاب والانتقام

تُعَدّ مرحلة ما بعد "السابع من أكتوبر 2023"، وَفْق تقرير صادر عن مؤسَّسات الأسرى، الأشدَّ والأقسى في تاريخ الأسرى الفلسطينيّين في السجون الإسرائيليّة، من حيث مستوى كثافة التعذيب والتنكيل والإجراءات الانتقاميّة المفروضة على الأسرى داخل السجون، والتي تمسّ بمصير الآلاف منهم، حيث جرى تجاوز عدد الأسرى في السجون الإسرائيليّة أكثر من أحد عشر ألفًا وخمسمئة أسير دون شمل الأسرى الذين من غزّة (أبو رشيد، 2024)، (عرب48، 2024ت). والأسرى الفلسطينيّون مصنَّفون على أنّهم "أسرى أمنيّون"، ويمكن المحاججة بأنّ هذا التوصيف ليس قانونيًّا بقدر ما هو سياسيّ، أي يستند إلى الاصطفاف المتأصّل في جوهر الدولة بحسب شميت؛ التمييز بين الصديق والعدو. كثرت التقارير التي ترصد انتهاكات إسرائيل القمعيّة والوحشيّة تجاه الأسرى الفلسطينيّين في السجون الإسرائيليّة، من تعذيب وضرب وتنكيل (عرب48، 2024ب)، ومصادرة الأغراض الشخصيّة، ومنع اللقاءات مع المحامين (عرب48/ وفا، 2024)، وحرمان من التواصل مع الأهالي على نحوٍ جارف، وحرمان من الطعام والمقوِّمات الأساسيّة للحياة (عرب48، 2024أ). لكن بالإضافة إلى جميع هذه الانتهاكات، يشير المحامون إلى ظاهرة جديدة تتعدّى التعذيب الجسديّ، تتمثّل في إجبار الأسرى على احترام الرموز السياديّة القوميّة الخاصّة بإسرائيل، نحو: إجبارهم على الْتقاط صوَر لهم وخلفهم العلَمُ الوطنيّ الإسرائيليّ؛ تشغيل النشيد الوطنيّ الإسرائيليّ "هتكـفـا" خلال عمليّة إخضاعهم وإذلالهم... (عواودة، 2024).

تبيِّنُ هذه الممارَسات الفَرْق بين المجرم والعدوّ من وجهة النظر الإسرائيليّة؛ فالأسير الفلسطينيّ لا يمكن التعامل معه على أساس أنّه فرد، بل هو جماعة. لذا، كلّ فعلٍ لجماعة يُنسَب للفرد، وبالتالي كلّ فلسطينيّ بوصفه فلسطينيًّا قام بمحاولة زعزعة السيادة الإسرائيليّة، دون الالتفات إلى مسألة المكانة القانونيّة

أو مسألة جرمه من ناحية قانونيّة، ولذلك الردُّ عليه والانتقام منه يكون باسْم هذه السيادة غير الخاضعة لأيّ عُرْف قانونيّ أو قانون أو مبدأ سلطة القانون. ذاك يعني أنّ الفلسطينيّ يخضع للمعيار السياسيّ، بمن في ذلك المواطنُ الفلسطينيّ في إسرائيل، بينما يخضع المواطن اليهوديّ الإسرائيليّ للمعيار القانونيّ.

ضمن هذه الرؤية المنطلقة من السياسيّ ومن تمييزه بين الصديق والعدوّ، يمكن التمييز بين ردَّيْ فعل مختلفَيْن لأيّ سلوك؛ إذ يتلقّى المجرم العقاب بينما يكون العدوّ عرضة للانتقام. وبينما يستحضر كلّ من الانتقام والعقاب الماضيَ وينطلقان منه كأساس لمشروعيّتهما، يبقى الانتقام عالقًا في الماضي، في حين أنّ العقاب يَستحضر الماضيَ لينطلق منه إلى المستقبل، ولذلك يدعو العقاب إلى إعادة تأهيل السجين لدمجه مستقبَلًا في المجتمع. الاختلاف الجوهريّ في مفهوم العدالة وآليّة تطبيقها يكمن في أنّ مفهوم الانتقام هو مطْلَق ولا عقلانيّ (دايتش، 2022)، تتمثّل لاعقلانيّته في محاولته إلغاءَ الماضي من خلال الانتقام (دايتش، 2022)، وهذا تجاوُزٌ للقدرات الإنسانيّة والحسّ الإنسانيّ (دايتش، 2022)، ولذا هو يكون مفْرِطًا لأنّه مهووس بتدمير الماضي. ضمن هذا الإطار المفاهيميّ، علينا أن نفهم الممارَسات الانتقاميّة ضدّ المعتقَلين والأسرى الفلسطينيّين في السجون الإسرائيليّة: أي تدمير الماضي ونسفه، لكن محاولة التدمير تطول كلَّ فرد بوصفه الجماعة كاملة.

الفلسطينيّ: جوهر واحد

شكّل "السابع من أكتوبر 2023" حدثًا مؤسِّسًا في فهم النظام الإسرائيليّ لذاته، وفي فَهْم علاقته مع الفلسطينيّين في جميع أماكن وجودهم، وعلى وجه التحديد مع فلسطينيّي الـ48، حمَلة المواطَنة الإسرائيليّة. سخّرت إسرائيل جميع سلطاتها وأذرعها وكلّ أدوات العنف بغْيةَ قمع الفلسطينيّ بوصفه فلسطينيًّا. بهذا المعنى، هي علّقت الحدودَ الجغرافيّة المختلفة التي تفصل مركّبات الشعب الفلسطينيّ في جميع أماكن وجوده، والتي تعبّر عن وضعيّات قانونيّة مختلفة.[4]

4. يشير د. حسن جبارين في مقالته إلى أنّ النظام الإسرائيليّ بجوهره يستند إلى السياسيّ في تعامله مع الفلسطينيّين في جميع أماكن وجودهم. يلفت الانتباهَ إلى التشابه في أوامر إطلاق النار ضدّ المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل خلال هبّة القدس والأقصى (عام 2000) وأوامر إطلاق النار ضدّ المشاركين في مسيرة العودة في غزّة (عام 2018)، ويشير إلى أنّ منظومة الدفاع القانونيّة جرى تعليقها لصالح السياسيّ، وينتقد محاولة الفصل بين الداخل والخارج، إذ إنّ هذه الحدود تتلاشى لصالح السياسيّ. (جبارين، 2020).

يعبّر الفلسطينيّ، بنظر إسرائيل، عن جوهر واحد بمعزل عن مسألة مكانته القانونيّة: العدوّ. هذا الجوهر ساري المفعول على جميع الفلسطينيّين في جميع أماكن وجودهم. تُكتَب هذه الكلمات وسط أبشع وأفظع حرب في التاريخ الحديث على قِطاع غزّة، ضمن إبادة ممنهَجة من المحو والإزالة المادّيّة والرمزيّة تستهدف الإنسانَ والحيّز والتاريخ والمستقبل. تعرَّضَ الفلسطينيّون في الضفّة الغربيّة كذلك لعنف الدولة السياديّ الذي تمثَّلَ بحملات عسكريّة منظَّمة من قِبل الجيش، فضلًا عن خلق حيّز من "الفوضى" من خلاله يتغطّى العنف السياديّ بغطاء مدنيّ؛ إذ تحوَّلَ الآلاف ممّن يُعتبرون "المدنيّين" إلى جنود غير رسميّين، يجوبون الشوارع بأسلحتهم ويحرضون على قتل العرب (عدالة، 2023أ). وقد تعرّض الفلسطينيّون في إسرائيل لحمْلة شاملة تعزّزت فيها سياسات كَمّ الأفواه والترهيب التي تُمارَس ضدّهم، في محاولة لإسكات أيّ صوت مُعارِض للحرب وجرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانيّة التي تُرتكب في غزّة والضفّة الغربيّة. سأحاول التركيز في هذا المقال على تعامل إسرائيل مع المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل.

هذه الفروق القانونيّة بين الجغرافيّات الفلسطينيّة المختلفة جرى تعليقها لصالح مفهوم السياسيّ. الفلسطينيّ بوصفه فلسطينيًّا هو عدوٌّ، يستهدفه النظام الإسرائيليّ. الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة بحسب المكانة الجغرافيّة يُعَدّ من الخارج، أي خارج حدود النظام الإسرائيليّ، في الوقت الذي من المفترَض أن يسري على الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة القانونُ الدوليّ الإنسانيّ، وقوانين الاحتلال، وقوانين الحرب والأعراف الدوليّة. المقصود أنّه تسري على "الخارج" مجموعة من أنظمة الدفاع القانونيّة المنصوص عليها في القانون الدوليّ، في مقابل "الداخل" أي النظام الذي يتأسّس على سلطة المواطنين. هذا التمييز فاقد لأيّ معنى ودون جدوى؛ وذلك لأنّ مفهوم السياسيّ يطغى على علاقة الفلسطينيّين مع إسرائيل. بعبارة أخرى، الفرْق بين "الداخل والخارج" تلاشى لصالح مفهوم السياسيّ بوصفه القيمة العليا المؤسِّسة في طبيعة إسرائيل كدولة ذات سيادة.

مواطَنة العدوّ الممنوحة للفلسطينيّين في إسرائيل

سيتركّز هذا الجزء من المقالة على جوهر ومفهوم المواطَنة الإسرائيليّة التي مُنِح إيّاها الفلسطينيّ في إسرائيل. بعد أن استعرضتُ أهمّيّة قراءة إسرائيل من خلال نظريّة شميت، سأحاول الآن فَهْم معنى هذه المواطَنة من خلال هذا الإطار لفَهْم الصورة الكبرى لِما وراء الاعتقال بوصفها تعبيرًا عن التجلّي الحقيقيّ والأصليّ لسيادة النظام الإسرائيليّ في ممارسته لمواطَنة العدوّ التي مُنِحَها عام 1948، وبعد السابع من أكتوبر 2023 بوصفه حدثًا استثنائيًّا أعاد استحداث مواطَنة العدوّ بشكل مكثّف وعارٍ. المقصود أنّ عمليّة الاعتقال جرت في ظلّ مواطَنة العدوّ وكاشتقاق منها، أي مواطَنة العدوّ الشرط الضروريّ لعمليّة الاعتقال. بعبارة أخرى، "مواطَنة العدوّ" التي مُنِح إيّاها الفلسطينيّ تشكّل الإطارَ النظريّ المعياريّ لفَهْم اعتقال فلسطينيّات من حمَلة المواطَنة الإسرائيليّة على خلفيّة قانونيّة مختلفة: "التحريض على الإرهاب" وَ/ أو "دعم منظَّمات إرهابيّة"، ذاك الاعتقال الذي أدّى إلى إدراج المواطِنات الفلسطينيّات ضمن صفقة التبادل لاحقًا.

الاعتقالات

وَفقًا لتقرير أصدره مركز "عدالة" رصدًا وتوثيقًا لحالات الاعتقال، حتّى تاريخ 2023/11/13 بلغ عدد المعتقَلين 251 حالة اعتقال (لا يشمل ذلك لواء القدس) (عدالة، 2023ب). وبحسب بيان النيابة العامّة، عدد لوائح الاتّهام التي قُدِّمت حتّى نهاية شهر كانون الأوّل 2023 بلغ 132 (كورتس، 2024). وَفقًا للتقرير، في معظم الحالات ظهرت تهمة الدعم أو التماهي مع منظَّمة تُعرَّف وَفْق القانون الإسرائيليّ بأنّها منظَّمة إرهابيّة وَفْق المادّة 24 (أ) من قانون مكافحة الإرهاب، أو التحريض على الإرهاب وَفْق المادّة 24 (ب) من القانون نفسه. يشير التقرير إلى ما يلي: تتّهم السلطات كلّ من يعبّر عن رأيه، سواء فعل ذلك عبْر منصّات التواصل الاجتماعيّ أَمْ عن طريق وقفات احتجاجيّة، بدعم تنظيمات معرَّفة بأنّها إرهابيّة وَفْق القانون الإسرائيليّ، وبالتحريض على الإرهاب. يجدر بالإشارة أنّ المنشورات والتفاعلات والاحتجاجات التي تستهدفها الإجراءات القانونيّة المغطّاة في التقرير يقع معظمها في إطار حرّيّة التعبير عن الرأي، نحو: معارضة استهداف الهجمات الإسرائيليّة للمدنيّين الأبرياء؛ التعبير عن التعاطف مع أبناء الشعب الفلسطينيّ

في غزّة؛ الحديث عن العقوبات الجماعيّة وجرائم الحرب؛ تَناقُل الأخبار بشأن ما يَحْدث في غزّة (كورتس، 2024).

تُفهم الاعتقالات التي مارستها إسرائيل بوحشيّة ضدّ الفلسطينيّين حمَلة المواطَنة الإسرائيليّة، على خلفيّة رفضهم العدوان على غزّة، على أنّها تعبير عن تجذُّر السياسيّ في النظام الإسرائيليّ، وبوصفه قيمة تأسيسيّة عُلْيا في النظام الحاليّ. المقصود أنّ الاعتقال مشتقّ من مفهوم العدوّ بصرف النظر عن كونه مواطنًا. معنى هذا أنّه لن تسعفنا الأدوات القانونيّة والخطاب القانونيّ لفَهْم جوهر الاعتقالات بوصفها استعمالًا غير مبرَّر لصلاحيَة الشرطة، وبالتالي يفتقر الاعتقال إلى أيّ أساس قانونيّ. هذا الإطار الجافّ يَفترض أنّ أطراف العلاقة متساوون أو متكافئون؛ دولة مقابل مواطنين تنظّموا في إطار كيان سياسيّ موحَّد، أي إنّ مجموعة المواطنين متجانسة والضابط لها هو المواطَنة المتساوية المتحدّدة ضمن الإقليم الموحّد. الفلسطينيّون في إسرائيل يحملون المواطَنة الإسرائيليّة، لكنّهم ليسوا جزءًا من الجماعة السياسيّة المؤسِّسة للدولة. يعيد السابع من أكتوبر 2023، من وجهة نظر إسرائيل حول علاقتها مع المواطنين الفلسطينيين، إنتاج ما تأسّس في 1948/5/15 كمشروع سياسيّ لجماعة سياسيّة ألغت جماعةً سياسيّة أخرى ضمن اصطفاف "الصديق والعدوّ" من أجل تأسيس نظام سياسيّ سياديّ إقصائيّ، من أجل ترسيخ هذا النظام السياديّ، وفي الوقت ذاته، تعيد إنتاج وممارسة قانون الطوارئ، أي الحالة الاستثنائيّة، الذي أُعلن عنه ساريَ المفعول مع تأسيس دولة إسرائيل (معجم الكنيست، [د. ت])، والذي يثبِت ويؤسّس هو وحده السيادة الإسرائيليّة حسب نظريّة شميت. وإن كان ما يرمي إليه شميت من وراء هذه النظريّة تقويض الادّعاء الليبراليّ الذي يَعتبر القانون (الوضعيّ) أساسًا لسيادة لدولة، ليضع مكانه حالة الاستثناء، أي قوانين الطوارئ التي تلغي القانون الوضعيّ، بوصفها الأساس الأنطولوجيّ للدولة، بما هي دولة، فإنّ كلًّا من هذا التحليل والقرائن التي تصاحبه يُثبِت هشاشةَ الأساس الليبراليّ للسيادة الإسرائيليّة من وجهة نظر مفهوم السيادة العامّ كما يطرحه شميت.

إذًا، هذه الاعتقالات فعل سياسيّ سياديّ بامتياز، وتقع في الحين ذاته ضمن اصطفاف العدوّ والصديق. فالسياسيّ يسبق القانونيّ. الفلسطينيّ -كما أشرت سابقًا- عدوّ بوصفه فلسطينيًّا، دون صلة لذلك بالمكانة الجغرافيّة أو الوضعيّة القانونيّة أو التبريرات القانونيّة المختلفة. عمليّة إقصائه وإلغائه ولّدت السيادة

الإسرائيليّة، أي إنّ العنف والإقصاء والإلغاء ضدّ الفلسطينيّ، بوصفه فلسطينيًّا، متأصّلة في كينونة النظام الإسرائيليّ وتُشكِّل شروطًا ضروريّة لديمومته. لذلك تعيد إسرائيل إنتاج أدوات إنتاج القمع ضدّ الفلسطينيّين في جميع أماكن وجودهم، وعلى وجه التحديد أولئك الذين يحملون المواطَنة الاسرائيليّة.

في 1948/5/15 تبلورت مبادئُ تأسيسيّةٌ عُلْيا، هذه المبادئ التأسيسيّة تتغلّب على مبدأ سلطة القانون والقانون الدستوريّ، بل هي التي تصوغ المبادئ المنصوصة.. أعاد السابع من أكتوبر 2023 استحداث هذه المبادئ على الفلسطينيّين بشكل عامّ أينما تواجدوا، ولا سيّما الفلسطينيّين حمَلة المواطَنة الإسرائيليّة. هذا لا يعني أنّهم قُمِعوا أكثر من سواهم من أبناء شعبهم، لكنّه يؤكّد أكثر أنّهم ليسوا جزءًا من الجماعة الحصريّة.

في عام 1948، طُرِد الفلسطينيّ بوصفه فلسطينيًّا، سعيًا إلى "إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل هي "دولة إسرائيل"" (الكنيست، [د. ت]). أمّا في أعقاب السابع من أكتوبر 2023، فقد جاءت تهديدات قائد الشرطة العامّ بطرد الفلسطينيّين حمَلة المواطَنة الإسرائيليّة إلى غزّة لمجرّد أن يعلنوا تضامنهم مع غزّة (شرطة إسرائيل، 2023). عام 1948، لم يكن هناك أيّ مبرّر لطرد الفلسطينيّ. أمّا اليوم، فعمليّة الطرد مرهونة بمحاولة التعبير عن الانتماء إلى الجماعة السياسيّة الأخرى. الجوهر واحد هو الطرد، والقِيَم التأسيسيّة واحدة، والعدوّ واحد. في عام 1948، الهُويّة الإسرائيليّة لم تحمِ الفلسطينيّين داخل إسرائيل من الطرد (محكمة العدل العليا الإسرائيلية، 1953)؛ فقد أشارت المحكمة إلى أنّ "بطاقة الهُويّة ليست وسيلة لمنع الترحيل من البلاد [...] وهي لا تمنح الشخص المسجَّل بموجِبها أيَّ حقوق خاصّة، باستثناء الحقّ في الحصول على بطاقة هُويّة" (محكمة العدل العليا الإسرائيلية، 1953)، تمامًا كحال المواطَنة التي مُنِحها الفلسطينيّ في إسرائيل، إذ قد لا تسعفه في الحماية من الطرد؛ فالسياسيّ يسبق القانونيّ.

السابع من أكتوبر 2023

يكشف السابع من أكتوبر 2023، بوصفه حدثًا استثنائيًّا، يكشف لنا طبيعة القاعدة. يشير شميت إلى أنّ الاستثناء هو ما يحدّد ماهيّة نفوذ الدولة، "لأنّ

الحالة العاديّة لا تثبت شيئًا. الاستثناء يثبت كلّ شيء. إنّه لا يقتصر على تأكيد القاعدة: في الحقيقة القاعدة لا تعيش إلّا بالاستثناء" (أجـامبين، 1998، ص. 32).

"نحن في حالة حرب [...] وسيدفع العدوّ ثمنًا باهظًا غير مسبوق" (IsraeliPM, 2023). بهذه الكلمات المختصرة الصريحة والدقيقة افتتح رئيس الوزراء الإسرائيليّ، بنيامين نتنياهو، صباح السابع من أكتوبر 2023. لم يحدّد رئيس الوزراء من هو "العدوّ" بطبيعة الحال، ولم يحاول أن يؤطّره بين الداخل والخارج، بل اكتفى بلفظ "العدوّ" بوصفه عدوًّا. حديث رئيس الوزراء يعتمد على الثنائيّة القطبيّة التي لا يمكن بأيّ من الأحوال تجاوزها، الصديق والعدوّ، ثنائيّة "نحن-هُمْ".

في أوّل إشارة منه إلى الفلسطينيّين في الداخل حول الحرب ووضعهم في خانة العدوّ، "نحن أمام أربع جبهات: الجبهة الجنوبيّة؛ الجبهة الشماليّة؛ الضفّة الغربيّة؛ الجبهة الداخليّة" (العربي تيوب، 2024)، لم يُشِر رئيس الوزراء الإسرائيليّ إلى الفلسطينيّين على نحوٍ واضح وصريح بأنّهم عدوّ، إذ لا حاجة إلى ذلك؛ لأنّ كلّ من لا ينتمي إلى مجموعة الأصدقاء هو عدوّ بالضرورة.

تكثَّفَ شعار الحرب: ياحد ننتسيح "معًا ننتصر" في جميع المؤسَّسات الرسميّة. غزا هذا الشعار الحيّزَ العامّ والحيّزَ الرقْميّ. اختتم كلَّ بيان من وزير الحرب أو رئيس الوزراء أو أيّ شخصيّة تتبوّأ منصبًا رسميًّا. لكن لم يُشَرْ إلى مَن سينتصر ضدّ مَن، ومن أجل مَن؟ الجماعة السياسيّة تسعى كلّ الوقت إلى تأبيد تبايُنها وحدودها عن سائر الجماعات السياسيّة من خلال التشديد على من ينتمي إليها، إذ كلّ مَن خارج حدودها هو بمنزلة العدوّ.

تسلسل الأحداث إسرائيليًّا

في صباح السابع من أكتوبر 2023، الساعة الثامنة صباحًا، أعلن وزير الدفاع الإسرائيليّ عن "وضع خاصّ" في الجنوب في ما يخصّ المنطقة المحيطة بقِطاع غزّة (كوهين ولقي، 2023). في الساعة التاسعة مساءً، وسّع وزير الدفاع إعلانه إذ عمّم الوضعَ الخاصّ على الجبهة الداخليّة على كامل أراضي البلاد (كوهين ولقي، 2023)، مشيرًا أنّ أمر حالة الطوارئ ساري المفعول لمدّة 48 ساعة (سكرتير الحكومة الإسرائيلية، 2023أ). في 2023/10/8 قرّرت الحكومة، حسب

القرار حامل الرقم 941، تمديد سَرَيان إعلان وزير الدفاع عن الوضع الخاصّ في الجبهة الداخليّة، وقرّرتْ في 2023/10/18 بحسب القرار رقم 968 تمديد إعلان الوضع الخاصّ على الجبهة الداخليّة في عموم البلاد حتّى 2023/12/19 (سكرتير الحكومة الإسرائيلية، 2023ب). قبل نهاية سَرَيان مفعول الإعلان بيومَيْن، مدّدت الحكومة في القرار رقم 1150 إعلانَ الوضع الخاصّ للجبهة الداخليّة في عموم البلاد حتّى 2024/1/19 (سكرتير الحكومة الإسرائيلية، 2024). على المنوال نفسه جرى تمديد إعلان حالة الطوارئ في عموم البلاد بقرار الحكومة رقم 1257 حتّى 2024/2/9... وهكذا دوالَيْك.

هذه الحالة تنطبق مع تصوُّر أچـامبين في ما يخصّ حالة الاستثناء التي تطرح نفسها كنموذج مهَيْمِن في الحكم في السياسة المعاصرة، وما يجري طرحه على أنّه استثناء يصبح القاعدة.

كون الاستثناء غير منصوص عليه في النظام القانونيّ القائم يمْكن، في أحسن أحواله، وصفه بأنّه حالة مهلكة شديدة أو إنّه يشكّل خطرًا على وجود الدولة، أي لا يمكن تحديده فعليًّا أو جعله يتوافق مع قانون مُعَدّ مسبقًا (شميت، 2018، ص. 24). يصف أچـامبين هذه الحالة بأنّها تعبير عن "حالة قانونيّة لِما لا يمكن أن يكون قانونيًّا"- وهذا هو الوجه الخفيّ من القانون.

تدعم حالة الاستثناء هذه تصوُّر شميت للسياسة التي تنتقل من مجالٍ ساكنٍ خاضع لقوانين ثابتة، وتُوجِّهه فكرة الغائيّة (غاية السياسة ضمان الحقوق الأساسيّة)، إلى كيفيّة للفعل. وذلك أنّ حالة الاستثناء لا يمكن أن تُفْهَم من منظور السياسة كمجال خاضع لقوانين ثابتة، بل تُدرَك حين نعتبرها فعلًا سياسيًّا يعبّر عن قدرة خاصّة على الفعل والتحرُّر والمواجَهة. هذه الديناميّة لحالة الاستثناء وإتاحة الـمِساحة للحركة والفعل لصاحب السيادة هي في صُلْب فكر شميت؛ فدكتاتوريّة صاحب السيادة تجيز تعليق الدستور وإعلان حالة الطوارئ لا من أجل الحفاظ على الدستور والعودة إليه، بل في سبيل خلق نظام قانونيّ آخَر مختلف تَضمن له حرّيّة الحركة بواسطة القانون وبغياب القانون في آن. لذا، الاستثناء حالةٌ داخلَ النظام القانونيّ لا خارجَها، وحالة الاستثناء لا تعمل بدون سيادة القانون، وهذا شرط أساسيّ لعملها. وذلك أنّه ثمّة تداخُل بين حالة الاستثناء والقانون؛ فالأولى تستمدّ شرعيّتها من الأخير لتعطي نفسها الحقّ في تعليقه لمواجهة واقع غير مُقَوْنَن. هيّأت ظروفُ حالةِ الطوارئِ الأرضيّةَ القانونيّةَ للنظام

الإسرائيليّ ليمارس سيادته بدون ضوابط وحدود قانونيّة، أي قامت بتأسيس حرب أهليّة بواسطة القانون، أو -على حدّ تعبير أچامبين في سياق مماثل- من خلال العودة إلى "حالة الطبيعة" عبْر القانون. الشرطة بوصفها الجهاز الذي يحتكر أدوات العنف الشرعيّة، كيف كان سلوكها في ظلّ السابع من أكتوبر 2023 مع الفلسطينيّين حمَلة المواطَنة الإسرائيليّة؟

من الجدير بالإشارة أنّه قبل السابع من أكتوبر 2023، كان الوضع القانونيّ في كل ما يتعلّق بصلاحيَة الشرطة الإسرائيليّة بفتح تحقيق ضدّ مواطنين على خلفيّة تُهَمٍ كالتحريض على الإرهاب والعنصريّة والعنف -على سبيل المثال- يستوجب تصديقًا من النيابة العامّة. هذا المبنى القانونيّ يعبّر عن مدى خطورة فتح تحقيق في مثل هذه المخالفات. بعد السابع من أكتوبر 2023، ألغت النيابة العامة هذه الضمانات القانونيّة، وبالتالي منحت الشرطةَ الصلاحيَةَ القانونيّة لفتح تحقيق ضدّ أيّ مواطن دون اللجوء إلى النيابة العامّة، أي أعطتها الضوء الأخضر لمداهمة واقتحام بيوت المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل دونما رادع (معانيت، 2024).

وَفقًا للناطق باسم الشرطة الاسرائيليّة، بحث فريق عمل بقيادة وزير الأمن القوميّ إيتمار بِنْ چـڤـير، جرى تشكيله بغية مكافحة ما يسمّى "التحريض على الإرهاب" على منصّات وسائل التواصل الاجتماعيّ، في مئة وثمانين حالة تتعلّق بما يزعم أنّه تحريض (عدالة، [د. ت]). في ثلاث وتسعين من هذه الحالات (عدالة، [د. ت])، صدّق مكتب المدّعي العام للدولة على الشروع في إجراء تحقيقات جنائيّة، وجرى اعتقال ثلاثة وستّين شخصًا (عدالة، [د. ت]). وذكر المتحدّث باسم الشرطة هذه الإحصائيّات في مقابلة إذاعيّة أدلى خلالها بتصريحات تحريضيّة ضدّ المواطنين الفلسطينيّين، منها على سبيل المثال:

> كلّ من يتجرّأ وتسوّل له نفسه تقديم طلب تصريح لتنظيم مظاهرة دعمًا لغزّة [...] سنصل إلى المكان ولن نسمح له بالقيام بذلك. وإذا جَرُؤَ أحد على الاحتجاج دون تصريح فسنصل إلى المظاهرة وسنتعامل معها بكلّ الوسائل [...] وكلّ من يجرؤ على التصريح والنطق وإنْ بكلمة واحدة تُشِيد بغزّة سيجد نفسه وراء القضبان. (فتحي وزمري بعام، 2023).

نشرت الشرطة الإسرائيليّة، في 2023/10/17، مقطع ڤـيديو على ثلاث منصّات للتواصل الاجتماعيّ تديرها باللغة العربيّة (الـڤـيديو على فيسبوك وتويتر وتيك توك). في هذا الـڤـيديو، يقول مفوَّض الشرطة يعقوڤ شبتاي:

> نحن في حالة حرب. بالنسبة لنا، التعليمات واضحة؛ لا تسامُح مطلقًا مع أيّ حادث. لا تحريض، لا من قِبل الممرّضة، ولا من قِبل الطبيب، ولا من قِبل المغنّي. لا تصريح للقيام بالاحتجاجات. وقد أثبتت المنطقة هنا أنّها تقوم بالأمر بيد من حديد. نحن لسنا في وضع يسمح لنا بالسماح لجميع أنواع الأشخاص بالقدوم والعبث معنا. وبعبارة أخرى، مستوى التعامل مع مسألة عدم التسامح مُطْلَقًا هو على أعلى مستوى. كذلك أعطيت تعليمات بمهاجمة كلّ مَن يُقبَض عليه متلبّسًا، ومن يُقبَض عليه فسنقوم بتفعيل جميع المكاتب الحكوميّة على نحوِ ما نقوم بتفعيلها ضدّ المجرمين. كلّ مَن يريد أن يصبح مواطنًا في دولة إسرائيل أهلًا وسهلًا به. كلّ مَن يريد التضامن مع غزّة مرحَّب به؛ سأضعه الآن في الحافلات المتّجهة إلى هناك، وسأساعده في الوصول إلى هناك (شرطة إسرائيل، 2023).

وتقول طالي جوتليڤ، عضو الكنيست الليكودية: "العرب الإسرائيليّون الذين يعبّرون علنًا عن دعمهم لمنظَّمة إرهابيّة وحشيّة وقاتلة مثلهم، ويساعدون العدوّ في أوقات الحرب، عقوبتهم هي: السَّجن المؤبَّد مدى الحياة- هذا هو القانون. ولن أنسى بعد الحرب". (جوتليڤ، 2023).

الاقتباسان أعلاه يعبّران عن القانون في حالة الاستثناء، أي محاولة لإدراج القانونيّ في السياسيّ، أي تحويل مبدأ تطبيق سلطة القانون إلى تطبيق السياسيّ بشكل نقيّ.

المواطَنة العارية

حاولت في الجزء السابق أن أبيّن السياق السياسيّ الأوسع لحالة الاعتقالات التي طالت الفلسطينيّين في إسرائيل بعد السابع من أكتوبر 2023، بوصفه فعلًا سياديًّا أصيلًا يتأسّس على اصطفاف "العدوّ والصديق" كما يصفه كارل شميت. هذا الجزء سيحاول أن يناقش قرار إدراج معتقَلات فلسطينيّات يحملن المواطَنة الإسرائيليّة ضمْن صفقة التبادل التي عُقِدت بين إسرائيل وحركة حماس، أي مع العدو، والتي من خلالها أُفرِجَ عن مخطوفين يحملون المواطَنة الإسرائيليّة خُطِفوا إلى غزّة

مقابل الإفراج عن مواطِنات فلسطينيّات اعتُقِلنَ في السجون الإسرائيليّة على خلفيّة رفضهنّ العدوان على غزّة.[5] سأحاول هنا التطرُّق إلى السؤال: ماذا يعني أن تتفاوض دولة، مع العدو، من أجل إطلاق مواطنين في مقابل الإفراج عن مواطنين؟ ما هي طبيعة المواطَنة التي تسمح بالمفاضلة بين رعاياها؟ وكيف شكّلت المواطَنة الإسرائيليّة طوق نجاة ومَخرجًا للإسرائيليّ، وعبئًا للفلسطينيّ؟ ادّعائي الأساسيّ في هذا الجزء أنّ الفلسطينيّ في إسرائيل يُعَدّ إنسانًا مستباحًا،[6] وأنّ مواطَنته "عارية" (على حدّ تعبير أجـامبين)؛ إذ إنّ المواطَنة الممنوحة للفلسطينيّ في إسرائيل تنطبق في عدم انطباقها، تعبّر عن ذاتها في فعل اللاشيء. ليس الفلسطينيّ خارج النظام الإسرائيليّ، ولكنّه متضمَّن فيه من خلال استبعاده منه.

سأعتمد على الفيلسوف الإيطاليّ أجـامبين ونظريّته في السيادة وحالة الاستثناء التي من خلالها يجري تشكيل أو تكوين "الإنسان المستباح"، الكائن المجرّد من ذاتيّته السياسيّة، وحياتُه العارية متضمَّنةٌ في النظام السياسيّ، بينما حياته المؤهّلة يجري استبعادها منه (أجـامبين، 2017). أي أن علاقة الاستثناء بالقاعدة، لا تستبعد المستثنى منها، بل تحتويه وتتضمّنه لكن تحديدًا عن طريق عدم الانطباق عليه، وبالتالي تنشأ "حالة الطرد السياديّ" أمام الفلسطينيّين في إسرائيل لأنّ القانون في حالة الاستثناء فَقَدَ دلالته؛ فَقَدَ قدرته على الفعل- هجرَنا وتركَنا.

الحياة العارية بين فوكو وأجـامبين

بحسب فوكو، مرّ الغرب بتحوُّل عميق في ما يتعلّق بالسلطة وتقنيّاتها. لقد استُبدِلت السلطة السياديّة العنيفة بنمط السلطة الجديد الذي يسمّيه فوكو "البيوسلطة". النمط الأوّل الذي ميّز العصور الكلاسيكيّة، بحسب فوكو، هو

5. كاتب هذه الأسطر مدرك أنه خلال الصفقة أيضًا تم الإفراج عن مخطوفين عرب تم خطفهم إلى قطاع غزة في السابع من أكتوبر 2023. مع ذلك، هذه الحقيقة لا يمكن أن تدحض الادعاء المركزي حول مواطنة الفلسطيني العارية. الورقة تتركز بالأساس حول المعطى، بأن إسرائيل استبدلت مواطنين اعتقلتهم ضمن صفقة تم عقدها مع تنظيم مصنف أنه إرهابي، أي مع العدو.

6. الإنسان المستباح حسب أجـامبين هو ذاك الذي "تمّ استبعاده من المجتمع الدينيّ ومن كلّ الحياة السياسيّة، لا يمكن أن يشارك في طقوس قبيلته [...] ولا يمكنه القيام بأيّ عمل صالح من الناحية القانونيّة. ما هو أكثر من ذلك أن يتمّ اختزال وجوده أكمله إلى الحياة العارية وتجريده من كلّ حق، بحكم أنّ أيّ شخص يمكنه قتله دون محاسبته على ارتكاب القتل، ولا يمكن أن ينقذ نفسه إلّا في رحلة دافئة أو أرض أجنبيّة". (أجـامبين، 2017، ص. 183).

السلطة السياديّة على الحياة والموت، أي إنّ السلطة السياديّة تمارَس في المقام الأوّل كوسيلة اقتطاع (فوكو، 2013، ص.ص. 242 - 243)، والمقصود بهذا أنّ السلطة السياديّة اتّخذت بعدًا عقابيًّا عنيفًا سلبيًّا تجاه الفرد. يشير فوكو إلى أنّ "السلطة قد كانت فيه قبل كلّ شيء حقًّا للقبض: على الأشياء، الزمان، الأجساد، وفي النهاية على الحياة، ولعلّها كانت تبلغ ذروتها في امتياز الاستيلاء على هذه الحياة لإلغائها كلّيًّا" (فوكو، 2013، ص. 112).

اكتسبت السلطة عند فوكو بعدًا جديدًا، مبتعدة عن إرثها الكلاسيكيّ متّخِذة تقنيّة جديدة تتمثّل بكونها علاقة وفاعليّة وممارسة تاركة قطبها الاقتطاعيّ السياديّ، ومن ثَمّ أصبحت تتّبع آليّات الإحياء من خلال الحدّ من تشريع العقاب والقتل، لتتّجه إلى تحسين الحياة وإنمائها والحفاظ عليها -من خلال تقنيّات تمارَس على الجسد مباشرة-. آليّات إنماء الحياة تتأتّى من خلال الحدّ من تشريع العقاب والقتل، أي الاقتطاع، لتتّجه إلى تحسين الحياة والحفاظ عليها، ابتغاءَ إخضاعها ومراقَبتها والحفاظ عليها. هذا التحوُّل في السلطة يعبّر عن انقطاعٍ تاريخيّ بحسب فوكو، انقطاعٍ بين نمطِ سلطة يعبّر عن نفسه من خلال ممارسة تأثير سلبيّ، ونمطٍ آخَر حديثٍ يمارس نفسه من خلال ممارسة إيجابيّة على الفرد. "إنّها (أي السلطة) تمارس تأثيرًا موجبًا على الحياة، إذ تسعى لإدارتها وإنمائها" (فوكو، 2013، ص. 137).

يرى أچـامبين أنّ هذه المقارنة "تبدو عديمة الأهمّيّة تمامًا" (أچـامبين، 2017، ص. 87)؛ إذ يترابط ويتّحد نمطا السلطة من خلال "إنتاج الحياة العارية"، حيث إنّ الفعل الأصيل للسيادة هو إنتاج الحياة العارية. من أجل إثبات هذه المقولة، يعود أچـامبين إلى تقاليد "المدينة- الـپـوليس" وأرسطو وتمييزه بين Zios و Bios. حياة الزيوس هي الحياة التي يعيشها الفرد لمجرّد وجودها، لمجرّد كونه على قيد الحياة، الحياة غير المؤهَّلة قانونيًّا، الحياة في شكلها المحض. بينما النوع الثاني هو حياة البيوس، أي الحياة المؤهَّلة سياسيًّا، الحياة الكاملة، التي يكون صاحبها كامل الحقوق معترَفًا به، له كامل الشرعيّة والاعتراف الكامل.

لذا، حين يقول أرسطو إنّ "الإنسان حيوان سياسيّ"، فهو يقصد بذلك الإنسان الذي يعيش في "البيوس"؛ أي الإنسان المعترَف به بكونه جزءًا من الجماعة السياسيّة، له كامل الاعتراف والحقوق، فقد قال أچـامبين: "وُلِدت المدينة من أجل البقاء لكنّها توجَد أساسًا من أجل جودة الحياة" (أچـامبين، 2017، ص. 18). صحيح أنّ

أرسطو استبعد بالفعل الزيوس من الجماعة السياسيّة، ولكن هذا الاستبعاد ليس مطْلَقًا، وإنّما هو احتوائيّ وتضمينيّ في الوقت نفسه (أوجاكونوس، 2019، ص. 16). ويقول أچـامبين: "تتمتّع الحياة العارية في السياسة الغربيّة بهذا الامتياز الغريب: أنّ استبعادها هو الذي يؤسّس الجماعة السياسيّة" (أچـامبين، 2017، ص. 7). يقصد بهذا أنّ استبعاد الحياة العارية هو الذي يؤسّس الجماعة السياسيّة لمجموعةٍ ما محدَّدة.

ووَفقًا لأچـامبين، هذا التمييز بين نوعَيِ الحياة كان بمثابة الأساسيّ للتقاليد الغربيّة للفلسفة السياسيّة المتجذّرة حتّى يومنا هذا، إذ تميّزت السياسة عن المؤسَّسات الخاصّة بأنّها تتعلّق بشيء أكثر من إدامة الحياة البيولوجيّة.

تقوم السيادة عند هذا الفيلسوف على قاعدة الاستثناء، لأنّها تشكّل الجسم السياسيّ عبْر تحديد من يُسمح لهم بالاندماج فيه (عمري، 2024، ص. 48). ويستند هذا الوضع إلى استبعاد أساسيّ لمن سيبقى في الخارج. السيادة تقتضي إنتاج جسم سياسيّ على قاعدة تقسيم للحياة يعود إلى إرث يونانيّ قديم يميّز بين دلالتَيْن للحياة: زيوس Zios؛ بيوس Bios.

إنّ الانخراط في المجتمع السياسيّ يرتبط بهذا الفصل الذي يسمح باستعمال بعض البشر وإقامة مِساحات حظر محرومة من حماية القانون (عمري، 2024). وهذه وظيفة السيادة التي تقتضي تكوين مجتمع سياسيّ يُستبعَد فيه الأفراد الذين لا يصلح أن يكونوا مؤهّلين من الناحية القانونيّة. ومن ثَمّ يصبح الإنسان المستباح هو النموذج النظريّ للأفراد المستبعَدين من الدولة (شطارة ونصّار، 2022)، على اعتبار أنّهم غير صالحين ليكونوا رعايا قانونيّين، فيصبحون مستباحي الدم، خاضعين لاحتماليّة قتلهم ولكنّهم لا يُقتلون، بل يحدَّدون ضمن إطار الكائن الحيّ المجرّد.

في ضوء ذلك، الانخراط في المجتمع السياسيّ لا يبدو ممكنًا إلّا باستبعاد بعض البشر الذين لن يُسمح لهم بأن يصبحوا رعايا قانونيّين بالكامل (أبو رحمة، 2018، ص. 7). في هذا الصدد، يشير أچـامبين إلى أنّ "العلاقات السياسيّة والقضائية والقانونيّة هي، في الأصل، علاقات حظر" (أچـامبين، 2017، ص. 181).

وفي هذا السياق، يعود أچـامبين إلى القانون الرومانيّ القديم موظِّفًا شخصيّة "الإنسان المستباح"، الذي "يتمّ اختزال وجوده بأكمله في الحياة العارية وتجريده من كلّ حقّ بحكم أنّ أيّ شخص يمكنه قتله من دون محاربته على جريمته"

(أجـامبين، 2017، ص. 183)؛ فالإنسان المستباح أُدرِجت حياته العارية داخل النسق السياسيّ، واستُبعِدت حياته المؤهَّلة من أيّ ممارسة سياسيّة واجتماعيّة (عمري، 2024، ص.ص. 48 - 49). الإنسان المستباح لا يخرج عن القانون، بل هو نِتاج القانون الذي يشرّع حالة الاستثناء التي تقوم بدَوْرها بتعليق القانون، ومن ثَمّ خلق إنسان مستباح مستبعَد من التشريع القانونيّ ومن حقّه في نَيْل حماية الدستور.[7]

يرى أجـامبين أنّ حالة الاستثناء التي ألقت بالحياة العارية في النظام السياسيّ تمثّل الأساس الخفيّ لهذا النظام (أجـامبين، 2017، ص. 121). وما يُستبعَد في الاستثناء يبقى قائمًا في ما يتعلّق بالقاعدة في تعليقها، أي تنطبق القاعدة على الاستثناء بانسحابها (أجـامبين،2017، ص. 34). الاستثناء حسب أجـامبين يحمل هو نفسه مفارقة؛ فهو إقصاء من المعيار لكن ما يقصيه مرتبط به ("ينطبق المعيار على الاستثناء بعدم انطباقه عليه وبانسحابه منه")، وما يطلق عليه أجـامبين علاقة الاستثناء هو العلاقة التي تتضمّن الأشياء باستبعادها، فتكون علاقة الاستثناء هي علاقة نفي، لكن ليس المنفيّ خارج القانون ولا هو داخله، بل هو مهمَل من قِبله (علاء الدين، 2019، ص. 10). تُنتَج الحياة العارية من خلال حالة الاستثناء التي جعلت مواطنيها كائنات مستباحة ومجرَّدة من ذواتها السياسيّة ومن حقوقها الطبيعيّة والمدنيّة.

لا يُدْرَج هذا الشخص في النظام القانونيّ إلّا من خلال استبعاده، أي إنّه يجري إدراج شخص يعرف بأنّه مستبعَد، ومن ثَمّ هو انعكاس السيادة، من حيث إنّه ضمن القانون فردًا وخارجه. في هذا يقول أجـامبين: "ما هو في الخارج يتمّ تضمينه ليس عن طريق الحظر أو الدفن فحسب، بل عن طريق تعليق صلاحيَة النظام القانونيّ" (چـامبين، 2017، ص. 16)؛ إذ يعرَّف طابع الاستثناء عند أجـامبين بوصفه الإقصاء الذي يحافظ على علاقة مع القاعدة العامّة في شكل تعليق العمل بالقاعدة.[8] وهو

7. هو إنسان ضُمِّن واستُبعِد في الوقت نفسه؛ جرى تضمين حياته العارية داخل النسق السياسيّ، واستُبعِدت حياته المؤهَّلة لممارسة أدوار سياسية اجتماعية، فجرى تضمينه كموضوع لممارسة السلطة، واستبعاده بوقوعه تحت حالة الاستثناء. (علاء الدين، 2019، ص. 5).

8. يستخدم أجـامبين مصطلح "الاستبعاد الاحتوائيّ"، بالتالي يجب ألّا نطابق بين الاستثناء والاستبعاد من حيث دلالة المصطلح. استبعاد شيءٍ ما يعني أنّه قد صار خارج الشيء الذي استُبعِد منه، أي إنّه لم تَعُدْ ثمّة علاقة بينهما. أمّا الاستثناء من قاعدةٍ ما، فلا يعني أنّ هذا الشيء المستثنى قد استُبعِد على نحوٍ كلّيّ ومطلق عن القاعدة وصار منقطع الصلة عنها، أي لم تعد ثمّة علاقة بينهما. إنّ القاعدة تحافظ على علاقتها بالاستثناء عن طريق عدم انطباقها عليه، عن طريق تخلّيها عنه، هجرها له، انسحابها منه؛ أي إنّ القاعدة لا تستبعد المستثنى منها، وإنّما تحتويه وتتضمّنه لكن على وجه التحديد عن طريق عدم الانطباق عليه.

ما يعني أنّ القاعدة فقدت مضمونها، أي صارت مجرّد مبدأ فارغ، شكل فارغ من العلاقة، أيْ علاقة في شكل لا علاقة (أوجاكونوس، 2019، ص. 21). في هذا يقول فوكو: "يكون القانون إذن، ساري المفعول ولكن من دون أيّ مدلول" (فوكو، 2013، ص. 51)، وبالتالي يستحيل أن نكون محميّين بواسطة القانون، بل نكون مطرودين من حمايته، "أي أنّه هجرنا وتخلّى عنّا" (فوكو، 2013). أي إنّ القانون في تلك الحالة ساري المفعول على الحياة ويتضمّنها بداخله فقط عن طريق إبعادها عنه.

المواطَنة العارية والفلسطينيّ المستباح

عَقدت حكومة إسرائيل صفقة مع حركة حماس، المصنّفة من قبلها كحركة إرهابية، أُفرِج من خلالها عن مئتين وأربعين من المعتقلين والأسرى المحكومين والمحكومات في السجون الإسرائيليّة، امتدّت على مدار سبع دفعات، في الفترة الواقعة بين 2023/11/24 و2023/11/30، لقاءَ الإفراج عن مئة من المخطوفين الإسرائيليّين في قِطاع غزّة (Gupta, 2023). عُقِدت صفقة التبادل ضمن إعلان هدنة إنسانيّة جرى بموجِبها وقف إطلاق النار. جاء في قرار الحكومة رقم 1077 ما يلي: "إطلاق سراح السجناء لأسباب تتعلّق بإدارة علاقات البلاد الخارجيّة وأمنها" (سكرتير الحكومة الإسرائيلية، 2023ت)، ولاحقًا جاء قرار الحكومة رقم 1084 مُراكِمًا على القرار السابق بتأكيده أهمّيّة عَقْد الصفقة ومدى إستراتيجيّتها من أجل تحقيق أهداف الحرب التي أقرّها مجلس الحرب في 2023/10/16. (سكرتير الحكومة الإسرائيلية، 2023ث).

قرار الحكومة يعتمد على قانون الحكومة: المادّة 8 التي بموجبها:

> يجوز للحكومة أن تقرّر إطلاق سراح السجين من السِّجن وأن تجعل إطلاق سراحه مشروطًا، وَفقًا لأحكام هذا القسم، إذا رأت أنّ إطلاق سراح السجين مطلوب لأسباب تتعلّق بإدارة علاقات البلاد الخارجيّة وأمنها، على أن يكون الإفراج ضمن أحد الإجراءات التالية:
>
> 1) إطلاق سراح الأسرى أو المختطَفين من المواطنين الإسرائيليّين أو المقيمين في إسرائيل، بما في ذلك إعادة جثامينهم أو تلقّي معلومات بشأن الأسرى أو المختطَفين أو المفقودين من المواطنين الإسرائيليّين أو المقيمين في إسرائيل. (نيڤو، 2025).

وبمجرّد انتهاء وقف إطلاق النار اللازم لتنفيذ هذا القرار، "فسوف يستمرّ القتال في قِطاع غزّة حتّى تدمير القوّات العسكريّة والبنْية التحتيّة لتهيئة الظروف لعودة جميع المختطَفين"، هكذا يشير نصّ قرار الحكومة (سكرتير الحكومة الإسرائيلية، 2023ت).

وبحسب وجهة نظر مستشاري الأمن القوميّ، يجب المضيّ في صفقة التبادل والهدنة الإنسانيّة؛ وذلك أنّه "ثمّة ما هو مهمّ وملحّ في تنفيذ المخطَّط في الوقت الحاضر، فضلًا عن أنّ المخطَّط سيعزّز إدارة علاقات إسرائيل الخارجيّة، بما في ذلك جوانب الشرعيّة الدوليّة" (سكرتير الحكومة الإسرائيلية، 2023ت).

بعض دفعات الصفقة تضمّنت فلسطينيّات يحملن المواطَنة الإسرائيليّة في صفقة التبادل مع حركة حماس ضمن إطار الإفراج عنهنّ من السجون الإسرائيليّة، مقابل الإفراج عن مخطوفين إسرائيليّين في قِطاع غزّة (القدس العربي، 2024).

ماذا يعني أن تتفاوض دولة، مع العدو، من أجل إطلاق سراح مخطوفين من مواطنيها أُسِروا لدى العدوّ، في مقابل الإفراج عن مواطنين آخرين هم رسميًّا مواطنوها -وهم معتقَلون داخل سجوهنا- على خلفية التعبير عن الرأي- أي داخل سجون دولتهم؟ كيف تستوي المواطَنة في الحالة الأولى مع الثانية؟ على أيّ أساس تكون المفاضَلة في المواطَنة؟ أليست المواطَنةُ الإطارَ العامَّ الأعلى الذي يربط الفرد بالدولة؟

يقول المحامي في مكتب المدعي العام شلومي أبرامزون:

"بفضل مشروع جرائم التحريض، تَمكّنّا من إعادة 7 مختطَفين إلى الوطن، وهو ما يثير اهتمامي أكثر من أيّ شيء آخر". ثمّ يتابع قائلًا:

> في صفقة التبادل الأولى [الدفعة الأولى]، كان 19 من الذين طالبتْ حماس بالإفراج عنهم مقابل إطلاق سراح المختطَفات هم عرب إسرائيليّون متّهَمون بقضايا التحريض، وجرى إيقافهم حتّى انتهاء الإجراءات القضائيّة. لذلك في نسبة مختطَف واحد مقابل ثلاثة سجناء، يمكنك القول إنّها أعادت إلى الوطن ما يقرب من 7 مختطَفين، وهذا أغلى بالنسبة لي من أيّ اعتقال أو سَجن. (كورتس، 2024).

هذه الكلام الصادر من أبرامزون يكشف الآصِرَة المستترة بين السلطة السياديّة والبيوسلطة، من خلال إدراج حياة الفلسطينيّ داخل النظام الإسرائيليّ وإبعادها في آن؛ إذ إنّ الفلسطينيّ في إطار الدولة اليهوديّة ضُمّنتْ حياتُه العارية داخل النسق السياسيّ، واستُبعِدت حياته المؤهّلة لممارسة أدوار سياسيّة، فجرى تضمينه كموضوع لممارسة السلطة، واستبعاده بوقوعه تحت حالة الاستثناء. بالنسبة للنظام الإسرائيليّ، حياة الفلسطينيّ عارية؛ أي إنّ السيادة الإسرائيليّة قائمة على تكوين مجتمع سياسيّ يجري استثناء الفلسطينيّين حمَلة المواطَنة الإسرائيليّة منه، الذين لا يصلح أن يكونوا مؤهَّلين قانونيًّا ولن يُسمح لهم بأن يصبحوا رعايا قانونيّين بالكامل.

هكذا يشير أبرامزون، وهو المسؤول عن جميع القضايا التي فُتِحت على خلفيّة ملفّات التحريض، والذي أمر بتشديد سياسة تطبيق القانون واتّباع نهج صارم "بعدم التسامح" يشمل الاعتقالَ والمحاكمة- وإن كان ذلك بفعل منشور واحد. يضيف أبرامزون كذلك: "لقد بدأنا فورًا، في صباح اليوم التالي لاندلاع الحرب، بالتعاون مع الشاباك والشرطة. حدّدنا مئات حالات "التحريض" في وقت مبْكِر جدًّا على الوسائل التالية: تويتر؛ واتساپ؛ فيسبوك؛ إنستـچـرام؛ تيليـچـرام؛ سناپ تشات؛ يوتيوب" (كورتس، 2024).

المقصود بذلك أنّ التمييز بين الحياة العارية والحياة المؤهَّلة قانونيًّا والمعترَف بها والممنوحة كامل الشرعيّة، يمثّل أساس وجوهر النظام الإسرائيليّ في إسرائيل؛[9] بين حياة الفلسطينيّ (الذي أُعطِيَ المواطَنة الإسرائيليّة) وحياة اليهوديّ الإسرائيليّ. حياة الفلسطينيّ (الذي أُعطِيَ المواطَنة الإسرائيليّة) العارية متأصّلة في النظام الإسرائيليّ، أمّا حياته المؤهَّلة قانونيًّا فطُرِدتْ وأُقصِيَتْ، وذلك على العكس من اليهوديّ، الذي جرى استبعاد حياته العارية وإدراج حياته المؤهَّلة قانونيًّا. هذا الاستبعاد وهذا التضمين هو ما يؤسّس النظام السياسيّ الإسرائيليّ. **بحسب أچـامبين، المواطن بما هو مواطن في الدولة الديمقراطيّة الغربيّة عبارة عن حياة عارية في حالة الإمكانيّة التي قد تخرج في كلّ لحظة إلى الفعل؛ إلى حال الفعل. وفي إسرائيل كحالة خاصّة، تظلّ الحياة العارية التي يمكن أن ننسبها**

9. كاتب هذه السطور مدرك أنّ نظريّة أچـامبين حول الإنسان المستباح والحياة العارية كُتِبت في سياق وإطار تعرية ونقد الدولة الليبراليّة. على الرغم من ذلك، مع القفز عن إطار النظريّة المفاهيميّ، يمكن توظيفها في سياق المقالة مع مراعاة الظروف التاريخيّة والسياسيّة للنظريّة ودون القفز عنها.

للمواطن اليهوديّ في حالة الإمكانيّة بدون أن تخرج إلى الفعل. أمّا الفلسطينيّ المواطن في دولة إسرائيل، فتدخل حياته العارية في ضوء هذه التطوُّرات إلى طور الفعل. لذا، القرار القاضي بإدراج أسماء معتقَلات فلسطينيّات يحملن المواطَنة الإسرائيليّة، في إطار صفقة التبادل من أجل الإفراج عن المخطوفين، هذا القرار يُظهِر العلاقة المستترة الكائنة بين الحياة العارية والنظام السياسيّ في الحالة الإسرائيليّة.

بالإضافة إلى ذلك، ثمّة مثال آخَر[10] يجسّد مفهومَ وتجلِّيَ المواطَنة العارية هو "قرية غير معترَف بها"؛ المصطلح المستخدَم فقط في إسرائيل من بين جميع دول العالم. القرية غير المعترَف بها هي عبارة عن تجمُّع بشريّ دون أيّ خدمات أساسيّة تقدّمها الدولة للسكّان، فضلًا عن تخييم شبح التهجير الملازم للسكّان.

على سبيل المثال لا الحصر، في السنوات الأخيرة خاض أهالي سكّان قرية راس جرابة المنزوعة الاعتراف نضالًا قانونيًّا، عن طريق مركز عدالة القانونيّ لحقوق الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل (عدالة، 2024)، ضدّ أوامر الهدم والإخلاء التي طالت بيوتهم من قِبل دائرة أراضي إسرائيل بحجّة كونهم "غزاة ومتسلّلين" إلى الأراضي. في 2024/6/3، رفضت المحكمة المركزيّة في بئر السبع استئناف أهالي القرية ضدّ قرار تهجيرهم واقتلاعهم من أراضيهم التي عاشوا فيها منذ خمسينيّات القرن الماضي على نحوٍ متواصل. من قراءة قرار المحكمة المركزيّة يتكشّف على نحوٍ صريح أنّ هناك اعترافًا من المحكمة بوجود تصريح ضمنيّ لسَكَن الأهالي في القرية، وأنّهم عاشوا فيها منذ عام 1978 على الأقلّ. على الرغم من ذلك، أمرتهم -وهم أكثر من خمسمئة نسمة- بهدم منازلهم والإخلاء بحلول نهاية عام 2024 لإفساح المجال أمام التوسُّع اليهوديّ لمدينة ديمونا المجاورة لحدود قرية راس جرابة (عدالة، 2024).

لم يكن هذا القرار القضائي الأول القاضي بالتهجير، ولن يكون الأخير. لكن الإضافة النوعيّة الكامنة فيه، بموازاة شرعنة التهجير وتأبيد الحياة العارية للسكّان البدو في القرى غير المعترَف بها والتي تقع في صلب سيادة النظام الإسرائيلي، هي أنه لم يكتف بإقرار كون حياة السكان البدو عارية، بل جاء ليضيف أنه رغم

10. مثال آخر يجسد المواطنة العارية الممنوحة للفلسطيني في إسرائيل: احتجاز جثامين مواطنين كأوراق تفاوضية مستقبلية في أي صفقة محتملة. لأول مرة بعد السابع من أكتوبر 2023، تم احتجاز جثامين مواطنين بهدف التفاوض. انظروا: (عدالة، 2025).

كونها "عارية" إلا أنها قد تكون فائضة عن الحاجة في حالة شكلت عبئًا على حياة المواطن اليهودي المؤهلة شرعيًا. أي أن الحياة العارية للفلسطينيّ، إن كانت تمسّ أو تهدّد حياة اليهوديّ المعترَف بها، فيجب إلغاؤها؛ إذ لا يكفي أنّ حياةَ الفلسطينيّ المؤهَّلة شرعيًّا والمعترَف بها لممارسة حياةٍ سياسيّةٍ مستثناةٌ، وأنّها بلا قيمة، بل يمكن إلغاؤها إذا كانت تمسّ حياة اليهوديّ.

نعود إلى صفقة التبادل وإدراج المعتقَلات ضمنها، فنشير أنّ الفلسطينيّ بوصفه "الإنسان المستباح" أُدرِجت حياته العارية داخل النسق السياسيّ، واستُبعِدت حياته المؤهَّلة من أيّ ممارَسة سياسيّة واجتماعيّة. لذلك اقتصرت حياته العارية على ممارسة نفسها من خلال الاعتقال من أجل إجراء صفقة تبادل، في إطار الإفراج عن المخطوفين. أي أن حياة الفلسطيني المتأصلة في النظام الإسرائيلي، عارية.

ذاك ما يفسّر سبب غياب أيّ آليّةِ معاقَبةٍ لمن قام باحتجاز المعتقَلات الفلسطينيّات من أجل إدراجهم في صفقة التبادل. فالفلسطينيّ شخص يمكن قتله من دون محاكمةِ مَن قَتَلَهُ على جريمته بتهمة القتل.

لذا، يُطرَح السؤال بشأن طبيعة هذه المواطَنة التي مُنحها الفلسطينيّ في إسرائيل: ما طبيعة هذه المواطَنة التي تسمح بالمفاضلة بين أفرادها الذين مُنِحوا إياها؟ إدراج معتقَلات فلسطينيّات يحملن المواطَنة الإسرائيليّة على الصفقة يكشف لنا جوهر المواطَنة التي مُنِحها الفلسطينيّ في أنقى تجلّياتها.

المواطَنة الممنوحة للفلسطينيّ في إسرائيل تنطبق في عدم انطباقها، تعبّر عن ذاتها في فعل اللاشيء. ليس الفلسطينيّ خارج النظام الإسرائيليّ، ولكنّه متضمَّن فيه من خلال استبعاده منه. على العكس من المواطن الألمانيّ، على سبيل المثال، هو خارج النظام الإسرائيليّ ولا تربطه أيّ علاقة به، أمّا الفلسطينيّ في إسرائيل فهو متضمَّن به من خلال استبعاده منه. إنّ المواطَنة المعطاة للفلسطينيّ تحافظ على علاقتها به عن طريق عدم انطباقها عليه، عن طريق تخلّيها عنه، هجْرها له، انسحابها منه. وهو ما يعني أنّ المواطَنة فقدت صلاحيَتها (المؤقَّتة أصلًا)، وبالتالي يستحيل أن نكون محميّين بواسطتها، بل نكون مطرودين من حمايتها.

هذا الإطار النظريّ لا يقتصر على قرار إدراج معتقَلات فلسطينيّات في صفقة التبادل من أجل الإفراج عن المختطفين، بل هو مظلّة عامّة وإطار عامّ يشمل

جميع ممارسات إسرائيل ضدّ فلسطينيّي الـ48 في إسرائيل بعد السابع من أكتوبر 2023، لا بوصفه حدثًا استثنائيًّا ومؤسِّسًا فحسب، بل بكونه يعيد تأسيس اللحظة التأسيسيّة لدولة إسرائيل من الجهة التاريخيّة ومن الجهة الجوهريّة.

إضافة إلى مؤسَّسات تنفيذ القانون الرسميّة في إسرائيل، يُسْهِم كذلك الممثّلون غير الرسميّين للدولة -ولا سيّما المؤسَّسات الأكاديميّة التي من المفترَض أنّها تحمي الفكر النقديّ غير المؤسَّساتيّ- في حماية النظام وتكريس المواطَنة العارية والمستباحة للفلسطينيّ. فقد سارع معهد "التخنيون" للعلوم التطبيقيّة والهندسة إلى التلويح بفصل طالبة فلسطينيّة تَدْرس في المعهد وحَظْر إرجاعها إلى مقاعد الدراسة إنْ أُفرِج عنها في الصفقة (دفير، 2023). تلك الطالبة اعتُقِلت في 2023/11/13 على خلفيّة ما يسمّى "التحريض"، ونُشِر اسمها ضمن قائمة الأسماء التي صدّقت عليها الحكومة لعَقْد صفقة التبادل في 2023/11/28، علمًا بأنّه لم تُقدَّم لائحة اتّهام ضدّها، أي إنّها لم تكن أصلًا متّهَمة، بل كانت مشتبَهًا بها فقط وموقوفة على ذمّة التحقيق. لم يأبه "التخنيون" إلى أنّ قرار الحكومة بإدراج اسم الطالبة ضمن المفْرَج عنهم لا يخضع لقرار الطالبة، ولا لمحامي الدفاع عنها، ولا لأيّ جهة أخرى. معهد "التخنيون" مدرك تمامًا لحيثيّات قرار الحكومة، لكنّه جاء ليذكّر النظام الإسرائيليّ أنّ حياة الفلسطينيّ العارية استوفت نفسها، ومارست ذاتها عند اعتقالها والإفراج عنها مقابل عودة المختطَفين، وهنا يجب أن تنتهي الحكاية؛ أي إنّه جاء ليذكّر بضرورة تأبيد حياته العارية، واستبعاد ونفي حياته المؤهَّلة. في هذه الحالة، تأتي الوصاية على السياسيّ من قِبل المؤسَّسات غير الرسميّة للدولة والتي تعلن في حالة الاستثناء ولاءَها للمبادئ الدستوريّة وبالتالي انحيازَها لأصحاب الحياة المؤهَّلة، وإقصاءَها لغير مستحقّيها.

خاتمة

تحاول هذه الورقة أن تبيّن أنّ مواطَنة الفلسطينيّ في إسرائيل مزيج من مواطَنة العدوّ والمواطَنة العارية. في هذا المقام، لا يلزمنا أن نحسم في السؤال بشأن ما إذا كانت المواطَنة الممنوحة للفلسطينيّ في إسرائيل مواطَنة عدوّ أَم مواطَنة عارية. على العكس من ذلك، يمكن لهذَيْن الإطارَيْن النظريَّيْن، بتقارُبهما، أن يمنحانا تصوُّرات تُعمِّق فَهْمنا للقمع الإسرائيليّ؛ وذلك أنّ إسرائيل تسخّر سيادتها لصالح هَيْمَنة نظام التفوُّق العرقيّ، وإقصاء الفلسطينيّ، وإلغائه مادّيًّا ورمزيًّا؛

بحيث يكون الفلسطينيّ داخل إسرائيل هو العدوّ، بالإمكان قتله دون أيّ تفعيل لأيّة آليّة محاسَبة ومعاقَبة ضدّ قتله، تمامًا كمثل حال الإنسان المستباح.

من جهة نظريّة شميت، تصلح مفاهيم السيادة والسياسيّ، ومعهما مفهومَا الصديق والعدوّ، لفهم الأسس الأنطولوجيّة للدولة بما هي دولة. ومن جهة نظريّة أچـامبين، يصلح مفهوم الحياة العارية للتطبيق على كلِّ مَن "اكتملت" مواطَنتهم في الدولة بما هي دولة. ومن هنا، ممارسة السيادة (بحسب كلتا النظريّتَيْن) الإسرائيليّة تجاه مواطنيها الفلسطينيّين ليست حالةً استثنائيّة، بل هي حالة خاصّة. تتلخّص هذه الحالة الإسرائيليّة الخاصّة بهشاشة الأسس الديمقراطيّة الليبراليّة في دولة إسرائيل بناءً على أُسُس الفوقيّة الإثنيّة العنصريّة الممنوحة للمواطنين اليهود، وهو ما يمكّن من اعتبار الفلسطينيّين مواطني دولة إسرائيل عدوًّا، على حدّ تعبير شميت، وَ/ أو مواطنين خرجت حياتهم العارية من طور الإمكان إلى طور الفعل- على نحوٍ ما تفسّر نظريّة أچـامبين.

المراجع

أبو رحمة، أماني. (2018، 8 تشرين الثاني). السلطة الحياتيّة وسياسات الموت بين فوكو وأچـامبين. **ألباب**، 12.
https://did.li/dPTIw

أبو رشيد، سليمان. (2024، 20 نيسان). حوار | الأسرى يمرون بظروف غير مسبوقة والسجون تحولت إلى معسكرات تعذيب. **عرب48**.
https://short.arab48.com/short/hBHb

أچـامبين، جورجيو. (2015). **حالة الاستثناء– الإنسان الحرام**. (ترجمة إسماعيل، ناصر). القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر.

أچـامبين، جورجيو. (2017). **المنبوذ: السلطة السياديّة والحياة العارية**. (الطبعة الأولى، ترجمة العيادي، عبد العزيز). بغداد/ كولونيا: منشورات الجمل.

أقارقش، يوسف. (2022). السيادة ومعضلة الديمقراطيّة الحديثة في فلسفة كارل شميت. **دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية**، 17. ص.ص. 131- 154.

أوجاكونوس، ميكا. (2019، 14 حزيران). **حِوار مستحيل حول البيوسلطة: أچـامبين وفوكو**. (ترجمة عثمان، طارق). نماء للبحوث والدراسات.
https://nama-center.com/articles/details/41041

براينر، يهوشوع (جوش). (2025، 10 تموز). اعتقال الصحفي إسرائيل پري، الذي عبر عن فرحه بموت جنود، تم تمديده حتى يوم الأحد. **هآرتس**. [بالعبرية]
https://tinyurl.com/559fwvwz

بويرات، أمير علي. (2023أ، 19 تشرين الأول). أم الفحم: اعتقالات وإصابات بقمع مسيرة تنديدًا بالعدوان على غزة. **عرب48**.
https://tinyurl.com/mryv46e5

بويرات، أمير علي. (2023ب، 06 تشرين الثاني). اتهام محمد جبارين وأحمد خليفة بـ"التماثل والتحريض على الإرهاب". **عرب48**.
https://tinyurl.com/4wcrnxb5

پيلج، بار. (2024، 2 كانون الأول). الأربعة الذين أطلقوا الألعاب النارية البحرية باتجاه منزل نتنياهو اتهموا بمخالفات ذات دوافع إرهابية. **هآرتس**. [بالعبرية]
https://tinyurl.com/2zt8r35e

جبارين، حسن. (2020). نقد الدراسات القانونية الإسرائيلية، مركزية "السياسي" الغائب عنها، خاتمة مجلة الدراسات القانونية. **عيوني مشپات**، (2). ص.ص. 505- 527. [بالعبرية]
https://tinyurl.com/2r6xwndu

جوتليف، طالي [טלי גוטליב @TallyGotliv]. (2023، 15 تشرين الأول). عرب إسرائيل الصامتون الآن ولا يعبرون عن امتعاضهم من اغتصاب بناتنا وإبادة شعبنا من قتل متوحش، من حرق الأطفال، قطع الرؤوس واقتلاع العيون، هذا ضررٌ بالولاء لهذه الدولة. عرب إسرائيل الذين ينشرون دعمهم لتنظيم إرهابي متوحش قاتل مثلهم، أمثال مقدمي الدعم للعدو في ساعة حرب وحكمهم السجن المؤبد، هكذا القانون. بعد الحرب لن أنسى. **إكس**. [بالعبرية]
https://x.com/TallyGotliv/status/1713560170704277626

دايتش، فيفيانا. (2022، 01 كانون الأول). إعدام الإرهابيين: عقاب أم انتقام؟. **كان11**.
https://www.kan.org.il/content/kan/podcasts/p-8175/21339

دريدا، جاك. (2001). **ما الذي حدث في حدث 11 سبتمبر؟**. (ترجمة فتحي، صفاء). القاهرة: المجلس الأعلى- المشروع القومي للترجمة.

دفير، نوعام (دبول). (2023، 28 تشرين الثاني). التخنيون لن يقبل الطالبة التي اتهمت بالتماهي مع حماس. **إسرائيل اليوم**. [بالعبرية]
https://www.israelhayom.co.il/news/defense/article/14878198

سكرتير الحكومة الإسرائيلية. (2023أ، 08 تشرين الأول). قرار حكومة رقم 941 من يوم 08/10/2023. **سكرتير الحكومة الإسرائيلية**. [بالعبرية]
https://tinyurl.com/mv2a5e4p

سكرتير الحكومة الإسرائيلية. (2023ب، 18 تشرين الأول). قرار حكومة رقم 968 من يوم 18/10/2023. **سكرتير الحكومة الإسرائيلية**. [بالعبرية]
https://www.gov.il/he/pages/dec968-2023

سكرتير الحكومة الإسرائيلية. (2023ت، 21 تشرين الثاني). إطلاق سراح أسرى من أجل إدارة علاقات الدولة الخارجية وأمنها. **سكرتير الحكومة الإسرائيلية**. [بالعبرية]
https://www.gov.il/he/pages/dec1077-2023

سكرتير الحكومة الإسرائيلية. (2023ث، 27 تشرين الثاني). إطلاق سراح أسرى من أجل إدارة علاقات الدولة الخارجية وأمنها- تعديل قرار الحكومة. **سكرتير الحكومة الإسرائيلية**. [بالعبرية]
https://www.gov.il/he/pages/dec1077-2023

سكرتير الحكومة الإسرائيلية. (2024، 24 كانون الثاني). تمديد إعلان حالة الطوارئ في الجبهة الداخلية. **سكرتير الحكومة الإسرائيلية**. [بالعبرية]
https://www.gov.il/he/pages/dec1150-2023

شرطة اسرائيل [شرطة اسرائيل- משטרת ישראל]. (2023، 17 تشرين الأول). المفوض العام للشرطة، المفتش يعقوب شبتاي: من يرغب بالتضامن وتأييد غزة، مدعو للصعود الآن الى الحافلات المتجهة لهناك. **تيكتوك**.
https://tinyurl.com/mrxea2wb

شطارة، عامر؛ ونصّار، دعاء. (2022). مفهوم السياسات الحيويّة بين ميشيل فوكو وجورجيو أجـامبين. **تَبَيُّن**، 40 (10). ص.ص. 93- 114.

شميت، كارل. (2017). **مفهوم السياسيّ**. (ترجمة محمود، سومر المير). القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر.

شميت، كارل. (2018). **اللاهوت السياسيّ**. (ترجمة الساحلي، رانية؛ والصاروط، ياسر). الدوحة/ بيروت: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات.

عدالة. [د. ت]. حملات قمع ممنهجة لحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. **عدالة**.
https://www.adalah.org/ar/content/view/10942

عدالة. (2023أ، أيار). عامان على هبة الكرامة (أيار 2021)- سياسات القمع والفصل العنصري. **عدالة**.
https://www.adalah.org/uploads/uploads/May_2021_23_report_AR.pdf

عدالة. (2023ب، 13 تشرين الثاني). حول التحقيقات، الاعتقالات ولوائح الاتهام لفلسطيني الداخل. **عدالة**.
https://www.adalah.org/uploads/uploads/ar_1311_detentions_report.pdf

عدالة. (2023ت، 28 كانون الأول). المُطالبة بالعدالة للمُعتقلين محمّد جبارين وأحمد خليفة في أعقاب مُشاركتهما بمُظاهرة بأُم الفحم. **عدالة**.
https://www.adalah.org/ar/content/view/11002

عدالة. (2024، 28 أيار). رأس جرابة: فصل من فصول النكبة المستمرة في النقب. **عدالة**.
https://www.adalah.org/ar/content/view/11125

عدالة. (2025، 27 تشرين الأول). التحولات في السياسات الإسرائيلية باحتجاز جثامين الفلسطينيين. **عدالة**.
https://www.adalah.org/uploads/uploads/Bodies.pdf

عرب48. (2024أ، 20 آب). الهيئة: الأسرى الفلسطينيون يفقدون من أوزانهم الكثير جراء سياسة التجويع. **عرب48**.
https://short.arab48.com/short/i4Jr

عرب48. (2024ب، 5 تشرين الأول). تقرير: إفادات عن استخدام إصابات المعتقلين كأداة تعذيب. **عرب48**.
https://short.arab48.com/short/TcfH

عرب48. (2024ت، 31 تشرين الأول). نادي الأسير بعد إفراج الاحتلال عن أسرى من الضفة: "تعرضوا لجرائم ممنهجة". **عرب48**.
https://short.arab48.com/short/wSUZ

عرب48/ وفا. (2024، 05 تشرين الأول). سجون الاحتلال الإسرائيلي: شهادات مروعة من داخل معازل الموت والتعذيب. **عرب48**.
https://short.arab48.com/short/ekkP

العربي تيوب [العربي تيوب - AlarabyTube]. (2024، 17 أيّار). نكبة فلسطين من منظور فلسطيني الداخل | بودكاست هامش جاد. **يوتيوب**.
https://www.youtube.com/watch?v=iUiqyevCK8M

علاء الدين، إيمان. (2019، 16 آذار). قراءة وعرض لكتاب المنبوذ: السلطة السياديّة والحياة العارية. **مركز نماء للبحوث والدراسات**.
https://tinyurl.com/bdhba7a4

عمري، محمّد الهادي. (2024). حالة الاستثناء والانسان المستباح عند جورجيو أچامبين. **تَبَيُّن**، 48 (12). ص.ص. 43- 58.

عمّوري، سعيد. (2025، 23 آب). عشرات آلاف الإسرائيليين يتظاهرون ويغلقون طرقًا للمطالبة بصفقة تبادل. **وكالة الأناضول**.
https://tinyurl.com/2kyxnbtz

عواودة، وديع. (2024، 20 شباط). شهادات مروعة لمنظمة حقوقية: ضرب الأسرى بالعصي وإجبارهم على التبول على بعضهم وتقبيل العلم الإسرائيلي. **القدس**.
https://tinyurl.com/yey52fm6

فتحي وزمري بعام. (2023، 19 تشرين الأول). المتحدث باسم الشرطة مثل ما لم تسمعوه من قبل: "من يريد دعم غزة نحن سنرتب له باصًا لقطاع غزة". **راديو أمواج إسرائيل**. [بالعبرية]
https://www.gly.co.il/item?id=30113

فوكو، ميشيل. (2013). **تاريخ الجنسانية 1– إرادة العرفان**. (ترجمة هاشم، محمّد). المغرب: أفريقيا للنشر.

القدس العربي. (2024، 31 كانون الثاني). هآرتس: في اتهام بالتحريض.. ريتا مراد: لو نشره يهودي لقالوا "خطوة احترازية". **القدس العربي**.
https://tinyurl.com/muzyndyw

كمپينسكي، يوني. (2023، 28 تشرين الأول). العائلات بعد لقاء مع رئيس الوزراء: الذهاب إلى صفقة الكل مقابل الكل. **القناة السابعة**. [بالعبرية]
https://www.inn.co.il/news/618204

الكنيست. [د. ت]. وثيقة الاستقلال. **الكنيست**. [بالعبرية]
https://main.knesset.gov.il/about/occasion/pages/declaration.aspx

كورتس، عمير. (2024، 13 أيار). قدمنا أشخاصًا عاديين للمحاكمة. **كالكايست**. [بالعبرية] https://www.calcalist.co.il/local_news/article/ryzhcr0g0#google_vignette

كوهين، عميحي؛ ولڤي، ميريت. (2023، 10 تشرين الأول). حرب "السيوف الحديدية": حالات خاصة وحالات الطوارئ. **المعهد الإسرائيلي للديمقراطية**. [بالعبرية] https://www.idi.org.il/articles/51062

محكمة العدل العليا الإسرائيلية. (1953، 9 آذار). قضية رقم (/53 155) سالم أحمد كيوان ضد وزير الأمن. **المحكمة العليا الإسرائيلية**. [بالعبرية]

محكمة العدل العليا الإسرائيلية. (1964، 23 تشرين الأول). قضية رقم (/65 1) يعكوف يردور ضد لجنة الانتخابات المركزية. **المحكمة العليا الإسرائيلية**. [بالعبرية]

المصري، مازن. (2015). "محدوديّات السياسة (اللعبة الانتخابيّة): المادّة 7 أ من قانون الأساس: الكنيست". لدى: روحانا، نديم؛ وصبّاغ-خوري، أريج (محرّران). **الفلسطينيون في إسرائيل قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع**. حيفا: مدى الكرمل. ص.ص. 275- 283.

معانيت، حن. (2024، 21 أيّار). تخويل الشرطة بالتحقيق على التحريض من دون موافقة النيابة العامة بقي على حاله منذ بداية الحرب. **هآرتس**. [بالعبرية] https://tinyurl.com/5n8xkdd7

معجم الكنيست. [د. ت]. الإعلان عن حالة الطوارئ. **الكنيست**. [بالعبرية] https://tinyurl.com/4cyjbycp

نيڤو. (2025، 14 أيار). قانون الحكومة- 2001. **نيڤو**. [بالعبرية] https://tinyurl.com/fuawa4wh

Agamben, Giorgio. (1998). **Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life**. Stanford, CA: Stanford University Press.

Gupta, Et. Al. (2023, December 2). Freed Palestinians Were Mostly Young and Not Convicted of Crimes. **New York Times**. https://tinyurl.com/zc7dkjd8

IsraeliPM [IsraeliPM]. (2023, October 7). Statement by Prime Minister Benjamin Netanyahu. **YouTube**. https://www.youtube.com/watch?v=eNbtl_0Q6Rg

Kahn, Paul. (2011). Criminal and the Enemy in the Political Imagination. **Yale Law Review**, 99 (1). Pp. 148- 167.

Kahn, Paul. (2013). Imagining Warfare. **European Journal of International law (EJIL)**, 24 (1). Pp. 199- 202.

تعتمد معظم فصول هذا الكتاب على الأوراق التي قُدِّمت خلال مؤتمر مدى الكرمل السنويّ عام 2024، الذي عُقِد بعد مرور بضعة أشهر على بداية حرب الإبادة على قِطاع غزّة، وجاء تحت عنوان "فلسطينيّو 48 والحرب على غزّة". جاء المؤتمر في لحظة ترسّخَ فيها الخوف وساد فيها الصمت وبرز الفعل السياسيّ من خلال غياب هذا الفعل! كذلك كشفت هذه اللحظة عن اهتزاز مفاهيم كانت تُعتبَر ضمنًا قواعدَ ناظمةً للعلاقة مع الدولة، وفي مقدّمتها معنى المواطَنة وحدود شرعيّة الفعل السياسيّ.

تسعى فصول هذا الكتاب إلى تقديم تشخيص لأثر الحرب على غزّة على فلسطينيّي الـ48 وعلى فاعليّتهم السياسيّة أو غيابها. وهو محاولة لوصف الانكفاء والانخراط لا كموقفَيْن متقابلَيْن، بل كساحتَيْن متداخلتَيْن في صراع الوعي والسياسة: بين الخوف والغضب، بين الصمت والرغبة في الفعل، بين إعادةِ إنتاج شروط الإخضاع والبحثِ عن أفق سياسيّ جديد. إنّ أوراق هذا الكتاب، التي تتنوّع بين التحليل السياسيّ والنفسيّ والثقافيّ والفلسفيّ، تنطلق من وعي أنّ غزّة هي المركز الذي يعيد ترتيب أسئلة الفلسطينيّين في الداخل عن الذات والموقع والمعنى السياسيّ، كما تفرض على العالم كافّة، وعلى أحراره ومثقّفيه النقديّين تحديدًا، إعادةَ النظر في قناعاتهم ومفاهيمهم وفي المرجعيّات التي ينطلقون منها والقوى التي يعوّلون عليها.

The ’48 Palestinians and the Genocidal War on Gaza: A Critical Inquiry into Silence and Political Agency.

Edited by: Himmat Zoubi and Areen Hawari

ISBN: 978-965-7308-33-2

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية